أثر هيكل الملكية ولجنة التدقيق على أداء التدقيق الداخلي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

The impact of ownership structure and the audit committee on internal audit performance: an applied study on Jordanian commercial banks listed on the Amman Financial Market

الكاتب: معاذ عطاء عفنان الكساسبة

بحث مستل من رسالة ماجستر/ الجامعة الأردنية

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٢/٢١ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٢/٢٤ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٣/١٥

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر هيكل الملكية ولجنة التدقيق على أداء التدقيق الداخلي، حيث كان مجتمع الدراسة هو جميع البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، في حين كانت عينة الدراسة هي البنوك التجارية الأردنية والبالغة (١٣) بنك تجاري وذلك خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، وتم قياس المتغير التابع المتمثل بأداء التدقيق الداخلي عن طريق مؤشرات -مفصلة بالملحق- وتم بناء هذه المؤشرات من خلال الرجوع الى الخطط السنوية لأنشطة التدقيق الداخلي في البنوك عينة الدراسة وبالاستناد الى دراسة (Ziegenfuss, 2000) والتي تناولت افضل مؤشرات لقياس اداء التدقيق الداخلي والمستخدم فيها (خبرة فريق التدقيق الداخلي، نسبة المدققين الداخلين الذين يحملون شهادات مهنية، والدورات التدريبية المنعقدة لموظفي التدقيق الداخلي، عدد طلبات الادارة – المهام الاستشارية-، عدد المهام المنجزة في خطة التدقيق، عدد الملاحظات التدقيقية، وغيرها من المؤشرات)، وتتكون الدراسة من متغيرين تابعين الاول يتعلق بهيكل ومهام التدقيق الداخلي (اعداد المدققين الداخليين ونسبتهم الى باقي الموظفين ومؤهلاتهم والمهام التي يقومون بها)، ومؤشرات أخرى تتعلق بالتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي (عدد الدورات التدريبية لموظفي التدقيق الداخلي)، في حين تم قياس المتغير المستقل الاول المتمثل بهيكل ملكية البنك عن طريق الرجوع الى البيانات المنشورة على موقع هيئة الأوراق المالية والتقارير السنوية للوصول الى نسبة الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية للبنوك عينة الدراسة، وتم قياس المتغير المستقل الثاني لجنة التدقيق (المؤهلات والخبرات، وفعالية لجنة التدقيق) بواسطة مؤشرات تتعلق بهذين البعدين، قد أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية (الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية) على أداء التدقيق الداخلي (هيكل ومهام التدقيق الداخلي والتدريب والتطوير للمدققين الداخليين) للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، ووجود تباين كبير بين البنوك من حيث نسبة الملكية الاجنبية والمؤسسية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، هيكل الملكية، لجنة التدقيق، الملكية الاجنبية، الملكية المؤسسية، الحاكمية المؤسسية.

Abstract

The aim of this study is to test the impact of the ownership structure and the audit committee on the performance of internal audit, as the study population was all Jordanian banks listed on the Amman Financial Market, while the study sample was the Jordanian commercial banks, which amounted to (13) commercial banks during the period (2014- (2018), and the dependent variable represented by internal audit performance was measured through indicators - detailed in the appendix - and these indicators were built by referring to the annual plans for internal audit activities in the banks sample of the study and based on the study of Ziegenfuss (2000), which dealt with the best indicators for measuring audit performance. The internal audit team used (the experience of the internal audit team, the percentage of internal auditors who hold professional certificates, the training courses held for internal audit staff, the number of management requests - consulting tasks -, the number of tasks completed in the audit plan, the number of audit observations, and other indicators), and the study consists of Of two dependent variables, the first relates to the structure and tasks of internal auditing (the number of internal auditors, their ratio to the rest of the employees, their qualifications, and the tasks they perform), and other indicators related to the training and development of internal audit employees (the number of training courses for internal audit employees), while the first independent variable, represented by the structure of Bank ownership by referring to the data published on the Securities Commission website and the annual reports to arrive at the percentage of foreign ownership and institutional ownership of the banks in the study sample. The second independent variable, the audit committee (qualifications, experience, and effectiveness of the audit committee) was measured by indicators related to these two dimensions. The results showed There is a statistically significant effect of the ownership structure (foreign ownership and institutional ownership) on the performance of internal auditing (the structure and tasks of internal auditing and the training and development of internal auditors) for commercial banks listed on the Amman Financial Market, and there is a large discrepancy between banks in terms of the percentage of foreign and institutional ownership.

Keywords: internal audit, ownership structure, audit committee, foreign ownership, institutional ownership, corporate governance.

١- المقدمة

شهد العقد الماضي تزايداً في الارشادات والقواعد الخاصة بحوكمة الشركات، وركزت هذه الارشادات والقواعد على وظيفة التدقيق الداخلي لما تلعبه من دور بارز في تعزيز حوكمة الشركات، حيث ان العديد من الابحاث تدعم الرأي القائل بأن التدقيق الداخلي يعد آلية حرجة من آليات حوكمة الشركات لما تلعبه من دور كبير وبارز في مراقبة المخاطر والمساهمة في ادارتها وتقييم الضوابط الرقابية في المنشأة. ونتيجة للانهيارات والفضائح الكبيرة التي ألمت بالشركات العملاقة (مثل شركة Enron و شركة WorldCom) اعتبرالتدقيق الداخلي أداة مهمة جدا وجزءاً اساسياً من حوكمة الشركات.(Carcello, et al. 2005; Goodwin, et al. 2004; Paape, et al. 2003; Sarens, 2011) ونظراً لأهمية وظيفة التدقيق الداخلي فقد خضع لسلسلة كبيره من التغييرات الهيكلية على مدار السنوات الماضية، وذلك بسبب العديد من العوامل منها، تطبيق القواعد واللوائح المتعلقة بالتدقيق الداخلي، والتطور التكنولوجي، والازمات الاقتصادية، والحاجة الى تدقيق مكثف ومستمر من قبل الشركات، ولم تقتصر هذه التغييرات على وظيفة التدقيق الداخلي فحسب، بل شملت ايضاً دور المدققين الداخليين ومهاراتهم في العمل ومعرفتهم في النطاق العام للتدقيق (Bekiaris, et al., 2013).

قام معهد المدققين الداخليين Institute of Internal Auditors (IIA) في عام ٢٠٠٤ بمراجعة تعريف التدقيق الداخلي ومعانيه وأهدافه وقد عرفه بأنه "نشاط مستقل وموضوعي، يقدم خدمات توكيدية وخدمات استشارية، ويهدف الى إضافة قيمة للمنظمة وتحسين عملياتها وذلك من خلال تحسين فاعلية إدارة المخاطر وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة"، وفي التعريف الذي تم استعراضه ومراجعته تم ابراز النهج الأكثر شمولية لوظيفة التدقيق الداخلي بحيث تم التأكيد على الدور الاستشاري للمدقق الداخلي تماشياً مع الادارة الاستراتيجية بدلاً من التصور السائد بشكل واسع ومفاده بأن التدقيق الداخلي مقيد بشكل كبير ومتعلق بأنشطة الرقابة المالية فقط، ويضيف التعريف المحدّث أنه يجب على التدقيق الداخلي بأن يضيف قيمة للمنشأة ويساعدها على تحقيق أهدافها وذلك عن طريق الوظائف المناطه به وهي تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة (Hass, et al., 2006). ومن الاحداث الهامة التي كان لها تأثير كبير على وظيفة التدقيق الداخلي هو صدور قانون ساربينزأوكسلي في الولايات المتحدة الامريكية 2002 (SOX) حيث قام هذا القانون بفرض قواعد اكثر صرامة فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية للمنشآت وتقييمها وأدى ذلك الى قيام هذه المنشآت بإنفاق العديد من مواردها في سبيل تحسين أنظمتها الرقابية من أجل الامتثال للقواعد الجديدة (Agrawal, et al., 2006).

١-٢ مشكلة الدراسة

نظرا للفشل الذي حدث في الشركات العالمية الكبرى والذي من أسبابه تركيز الإدارة على تحقيق وتعظيم مصالحها الشخصية دون الإهتمام الكافٍ بمصالح المساهمين والأطراف ذات العلاقة، الامر الذي أدى الى اثارة اهتمام العديد من المنظمات والهيئات المهنية بالحاكمية المؤسسية لما لها من دور كبير في عملية الرقابة وتعزيز دور التدقيق الداخلي فيها، حيث اعتبر التدقيق الداخلي من اهم مبادئ الحاكمية المؤسسية. وحتى تتمكن الشركات المساهمة العامة الأردنية بما فيها البنوك الأردنية من الاستمرار والمحافظة على حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة كان لا بد من تفعيل دور اللجان المشكلة بموجب تعليمات الحاكمية المؤسسية وذلك لتعزيز وتفعيل دور المدقق الداخلي في أداء اعماله بكل فاعلية والحفاظ على استقلاليته أيضاً (OECD,2004). بالإضافة الى ذلك ونظراً للعديد من المناقشات والحوارات حول هيكل الملكية وتأثيره على أداء الشركات والتي تتمحور حول أن الملكية في الشركات الكبيرة مشتتة لدرجة أنه لا يوجد لدى أي مساهم منفرد الحافز أو القدرة على مراقبة وممارسة السيطرة على إدارة الشركة وشؤونها، وكان هناك جهود لتخفيف هذه المشكله ومن هذه الجهود هو تطوير ما يسمى بحوكمة الشركات من أجل تزويد هؤلاء المساهمين بتأكيد معقول حول دقة العمليات المالية والامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها وبالتالي فإن هذا العمل يقع على عاتق التدقيق الداخلي بشكل أساسي نظراً لارتباطه بمجلس الإدارة وبلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بشكل مباشر، وبناءً على ما سبق ونظراً لعدم اشتراك هؤلاء المساهمين والأطراف ذات العلاقة في العملية الإدارية لهذه الشركات ونظراً لإحتمالية عدم وجود هؤلاء المساهمين في البلد الذي يستثمرون به، فإن ذلك أدى الى وجود مخاوف لديهم من عدم توافر المعلومات الكافية التي تخص استثماراتهم من جهة تتمتع بالاستقلالية داخل هذه الشركات، وحيث ان هذه الدراسة تتناول القطاع المصرفي الأردني والذي يعتبر من القطاعات الهامة وذات الحساسية العالية في اقتصاد أي دولة وفي نفس الوقت هو عصب هذا الاقتصاد فإنه من الأهمية بمكان العمل على جذب العديد من المستثمرين (الأجانب والمحليين) لهذا القطاع للحفاظ عليه، الا ان هناك عدم اطمئنان لدى هؤلاء المستثمرين على هذه الاستثمارات لعدم معرفتهم بوجود وظيفة تدقيق داخلي مستقلة تعمل على حماية أموالهم واستثماراتهم، ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة.

وعلى هذا الأساس جاءت مشكلة الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

١- هل هناك تأثير لهيكل الملكية على أداء التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية؟
٢- هل هناك تأثير للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة على أداء التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية؟

واستناداً الى هذه الأسئلة الرئيسية، فإن هذه الدراسة تبحث في الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل تؤثر الملكية الأجنبية على أداء التدقيق الداخلي (الهيكل والمهام، والتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي) في البنوك التجارية الأردنية؟
٢- هل تؤثر الملكية المؤسسية على أداء التدقيق الداخلي (الهيكل والمهام، والتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي) في البنوك التجارية الأردنية؟
٣- هل تؤثر مؤهلات وخبرات لجان التدقيق على أداء التدقيق الداخلي (الهيكل والمهام، والتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي) في البنوك التجاريةالأردنية؟
٤- هل تؤثر فعالية لجان التدقيق على أداء التدقيق الداخلي (الهيكل والمهام، والتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي) في البنوك التجارية الأردنية؟

١-٣ أهمية الدراسة

تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في تكاملها مع الدراسات والبحوث النظرية في مجال اهمية هيكل الملكية ولجان التدقيق وأثرهما على نشاط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية. كما إن أهمية هذه الدراسة التطبيقية تنبع من أهمية نشاط التدقيق الداخلي بالنسبة لمختلف فئات أصحاب العلاقة، وكذلك من أهمية القطاع المصرفي الاردني، حيث أن إجراء مثل هذه الدراسة التطبيقية أمر بالغ الأهمية لتحسين الفهم الحالي للعوامل التي يمكن أن يكون

لها تأثير على أداء التدقيق الداخلي كمبدأ من مبادئ الحاكمية المؤسسية في البنوك التجارية الاردنية، حيث يولي الكثير من أصحاب المصلحة اهتماما كبيرا بتعزيز ممارسات الحاكمية المؤسسية خصوصاً فيما يتعلق بنشاط التدقيق الداخلي بمختلف ابعاده.

١-٤ اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى اختبار مدى تأثير هيكل الملكية ولجنة التدقيق الداخلي (مؤهلات لجنة التدقيق، فعالية لجنة التدقيق) على أداء التدقيق الداخلي (الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي، التدريب والتطوير) مع الاخذ بعين الاعتبار شكلين من اشكال هيكل الملكية وهما (الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية) وتسعى هذه الدراسة الى:

١- استعراض الإطار النظري الذي يربط تأثير هيكل الملكية ولجنة التدقيق على أداء التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.
٢- تقديم توصيات عملية لتعزيز أداء وفعالية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

١-٥ مساهمة الدراسة في حقل المعرفة:

على الرغم من زيادة الاهتمام من قبل الباحثين والجهات المهنية بموضوع التدقيق الداخلي، إلا أنه لا يوجد اطار نظري موحد يقدم شرحاً وافياً للعوامل المؤثرة في أداء التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية، حيث ان معظم الدراسات السابقة تناولت كفاءة وأداء التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والشركات الخدمية، والتي تختلف خصائصها وسماتها والمخاطر المحيطة بها عن الخصائص والسمات والمخاطر المحيطة وطبيعة عمل القطاع المصرفي، ونظراً لأهمية القطاع المصرفي وأثره على الاقتصاد الأردني والذي يعتبر عصب الاقتصاد الأردني ولبنه أساسية فيه كان من الأهمية بمكان دراسة العوامل التي تؤثر على أداء نشاط التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية واستعراض الاطار النظري لأثر هيكل الملكية ولجنة التدقيق على أداء التدقيق الداخلي حيث ان هيكل الملكية في القطاع المصرفي الأردني يحتوي على العديد من اشكال الملكية من اهمها الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية والتي سيتم التطرق الى اثرها من خلال هذه الدراسة، وتأتي هذه الدراسة مكملة للدراسات السابقة في هذا المجال في محاولة للحصول على دلائل جديدة حول الدور الذي يلعبه هيكل الملكية ولجنة التدقيق على أداء نشاط التدقيق الداخلي، حيث من المتوقع ان تساعد هذه الدراسة في إثراء الادبيات المحاسبية في هذا المجال.

١-٦ التعريفات الإجرائية:

هيكل الملكية: ويقصد به مدى تنوع ملكية أسهم المنشأة، حيث دلت الدراسات السابقة على ان الملكية المؤسسية التي تتم من قبل مؤسسات (كالبنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار) والملكية الاجنبية تعتبر من اهم الملكيات التي تحاول ضبط اداء البنوك وتفعيل انظمة الرقابة والتدقيق الداخلي فيها، وتقوم هذه الدراسة بتقييم دور هذين النوعين من الملكية في تفعيل اداء التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية.

لجنة التدقيق: هي لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة ومن الأعضاء غير التنفيذيين، تتكون من عدد من الأعضاء يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية او أن يكون حامل لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة، تجتمع اللجنة دورياً على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات في السنة وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، تتولى اللجنة مهمة الإشراف و الرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة، ومناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته، وتحديد مدة دورانه، وبحث كل ما يتعلق بعمل المدقق الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة، ومتابعة مدى تقيد الشركة بالأحكام والتشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية، ودراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها، ودراسة خطة عمل مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعملة، ودراسة وتقييم إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي، والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وتقارير التدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي، والتوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي، والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد صفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة، ومراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها، أو اي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة (هيئة الأوراق المالية، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان،٢٠١٧).

ويجب ان يكون غالبية أعضاء لجنة التدقيق بمن فيهم الرئيس من الأعضاء المستقلين وألا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس او رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، بالإضافة الى انه يجب ان يتمتع جميع أعضاء اللجنة بخبرات عملية وان يكونوا حاصلين على مؤهلات علمية في مجالات المحاسبة او المالية او أي من التخصصات او المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك (التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك، ٢٠١٦).

التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل، موضوعي، يهدف لتأدية خدمات التوكيد والانشطة الاستشارية المختلفة وجد لتحسين وإضافة قيمة للعمليات في المؤسسة. وهو يساعد المؤسسة في تحقيق اهدافها ويساهم هذا النشاط من خلال اتباع اسلوب منهجي منظّم في تقويم وتحسن فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (George, et al, 2015, 114) .

الحاكمية المؤسسية: هي النظام الذي يقوم بتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات لكل طرف من اطراف المؤسسة مثل المساهمين ومجلس الإدارة وغيرهم من أصحاب العلاقة، بحيث يضع القواعد والإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، مما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها (OECD, 2004)، والحوكمة بصورة عامة تعني الحكم الرشيد او الإدارة الجيدة والتي تعني ايضاً الشفافية وحكم القانون ،وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعريف موحد للحوكمة على المستوى العالمي بين المختصين الا انها بشكل عام تشير الى الآليات والعمليات والعلاقات التي من خلالها يتم التحكم في الشركات وتوجيهها (khan,2017).

٢-٢ هيكل الملكية:

إن النقاش حول ملكية الشركات في عالم الاعمال والادبيات المحاسبية ليس بالشيء الحديث بل يعود إلى ما يقارب قرن من الزمان، حيث بدأ ذلك عندما تم التنبه الى المشاكل المصاحبة لفصل ملكية الشركة عن ادارتها والتي تم اثارتها من قبل Berle and Means في كتابهما (The Modern Corporation and Private Property,1933)، وبعد ذلك تحولت النظرة العامة الى أصحاب الملكية من مجرد مساهمين

في رأس مال تلك الشـــركات او مقدمي رأس المال لتلك الشـــركات الى النظر اليهم على انهم من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الشـــركة وســـلوكها (Connelly et al. 2010).

ويعتبر هيكل الملكية مهم في تحديد استراتيجيات الشركة والعمل على تنمية ثروة المساهمين وتعظيم الربحية والتي تعتبر الهدف الأساسي للمســـتثمرين، ومنذ أن بدأ الجدل يثار من كل (Jensen and Meckling 1976) حول نظرية الوكالة وما ينتج عنها من مشـــكلات لم يتوقف مجتمع الباحثين عن دراسة العوامل المؤثرة على تكاليف الوكالة وذلك سعيا لرصدها و اقتراح أفضل الممارسات التنظيمية للتخلص منها وحيث تشير معظم الأدبيات أن قرارات هيكل الملكية إنما تعكس محاولات للتخفيف من حدة مشكلات الوكالة بين مختلف أصحاب المصالح في الشركة (Ibrahim and Samad, 2011).

وتختلف ممارسات وطريقة تأثير المستثمرين في قرارات وسلوكيات ادارة الشركة تبعاً لاختلاف دوافعهم لتملك الأسهم في تلك الشركة، حيث يكون الدافع من وراء تملك الأسهم من قبل صغار المساهمين هو لتحقيق العوائد وتوزيع الأرباح والمتاجرة بالأسهم، اما كبار المساهمين فإن اهتمامهم ينصب بشكل كبير على أداء الشركة الاستراتيجي وعلى العوامل التي تؤدي لنموها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية ولا يكون لديهم الدافع الكبير في العادة لبيع الأسهم على المدى القصير، وفي هذا السياق يمكن أن يختلف سلوك الشركة تبعاً لاختلاف هيكل ملكيتها (حسين، ٢٠١٦).

١-٢-٢ تعريف هيكل الملكية:

يشـــار الى هيكل الملكية بأنه توزيع الأســـهم فيما يتعلق بالاصـــوات ورأس المال بين مجموعة من المالكين بهوياتهم المختلفة. حيث إن الفكرة الكامنة وراء مفهوم هيكل الملكية هو القدرة على فهم الطريقة التي يتفاعل بها مالكي الأســـهم مع إدارات الشـــركات كلما كان ذلك ممكنا، لتحديد المالك النهائي لمجموعة معينة من الشركات. كما ان هيكل الملكية قد يتأثر بعوامل خاصة بكل بلد مثل الثقافة الوطنية والاقتصاد الوطني والقوانين والتشريعات والممارســـات التجارية والحوافز الضـــريبية الوطنية والاختلافات في الهياكل القانونية الوطنية، وقد يكون لكل قطاع إقتصـــادي أنواع مختلفة من هياكل الملكية المستدامة التي تساهم في تنافسية وصحة الشركة، كما قد يؤدي الفشل في إنشاء هيكل ملكية مستدام إلى نتائج تتناقض مع ما يتوقعه المساهمون، ومن هنا يبين هذا الوضـــع هو أن بنية الملكية هي من المحددات الحيوية في تعزيز أداء الشـــركة لأن هيكل الملكية أحد القواعد الأســـاســـية في حوكمة الشركة، حيث إن التنوع في هيكل الملكية يعتبر أداة رقابية جيدة على الادارة التنفيذية للشركة ويعكس طبيعة المالكين وحصصهم في رأس المال (هندى، ٢٠٠٩م).

كما يشير هيكل ملكية الشركة إلى توزيع السيطرة والملكية في الشركة وينظر إلى السيطرة على أنها القدرة على التأثير في القرارات وتتمثل السيطرة بقوة التصويت لهؤلاء المساهمين على تلك القرارات. وفي إشارة أخرى تعتبر الملكية على أنها الحق في التدفقات النقدية للشركة (Farouk and Shehu, 2014)

٢-٢-٢ اشكال هيكل الملكية:

يمكن تقسيم ملكية الشركة الى أنواع عديدة حسب احجام هذه الملكيات لأسهم البنوك، الا ان من اهم هذه الملكيات التي يجري دراستها هي الملكية الأجنبية والملكية المؤسسية، وهي الملكيات التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة نظراً لتعدد هذه الملكيات في القطاع المصرفي الأردني وحجمها الكبير مقارنة بالاشكال الأخرى من هيكل الملكية.

أ- الملكية الأجنبية: هي ملكية او سيطرة على عمل او مورد ما من قبل أفراد ليسوا مواطنين في ذلك البلد أو من قبل شركات يقع مقرها خارج هذا البلد وبشكل عام تحدث عندما تضخ الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في اكثر من بلد استثمارات طويلة الاجل في بلد اجنبي وعادة ما تكون على شكل استثمار اجنبي مباشر (هندى، ٢٠٠٩).

بينت الدراسات ان للمستثمرين الاجانب دور كبير في تحسين بيئة الحاكمية المؤسسية في الشركة (Aggarwal et al,2011)، وتزداد الفائدة من الملكية الاجنبية إذا كان المستثمرون من دولة تتميز بحاكمية مؤسسية عالية ويمتلكون استثمارات في شركات تمتاز بحاكمية مؤسسية ضعيفة، حيث يمارس هؤلاء المستثمرون دورا رقابيا على الشركات التي يستثمرون بها. وقد انتشرت الملكية الاجنبية عبر المؤسسات العالمية كأحد نتاجات العولمة ويطالب المستثمرون الاجانب عادة الشركات التي يستثمرون بها بشفافية أعلى نسبة الى المستثمرين المحليين، وذلك للتخلص من مشكلة الحصول على المعلومات، (Leuz, et al,2009)، حيث انه وحسب نظرية عدم تماثل المعلومات وبعد المسافة والتي تفترض أن المستثمرين المحليين يحصلون على معلومات أكثر من المستثمرين الاجانب، فإنه من الصعب أن يكون للمستثمرين الاجانب ميزة رقابية للاطمئنان على استثماراتهم (Agyel and Owsusu, 2014).

ويمارس المستثمرون الاجانب دورهم الرقابي على الشركات المحلية بشكل مباشر اوغير مباشر؛ أما الرقابة المباشرة فتكون عن طريق استخدام حق التصويت للتأثير على قرارات الإدارة، وأما الرقابة غير المباشرة تكون عن طريق التهديد بسحب استثماراتهم من الشركات المحلية (Nasr, et al, 2009) و (Aggarwal, 2011).

ب-الملكية المؤسسية: هي ملكية المؤسسات الرئيسة التي تستثمر في الشركة (مثل البنوك وشركات الاستثمار)، وتعتبر ملكية المؤسسات أحد أهم أساليب الحاكمية الخارجية الفعالة. ويرى بعض الباحثين أن استثمار هذه المؤسسات لحجم كبير من أموالها في هذه الشركات يؤهلها للرقابة على الشركة (Mokhtari and Makerani, 2013).

كما يمكن لهذه المؤسسات الحصول على معلومات من داخل الشركة وخارجها (Zhang, 2005)، وتتمتع هذه المؤسسات بالخبرة الكافية وتمتاز بخبرتها في استخدام التقارير المالية لأغراض التحليل المالي، ومع ازدياد نسبة الملكية المؤسسية للشركات فإن رأس المال يصبح أقل تداولاً، وغالبا ما تبقى هذه المؤســـســـات محتفظة برأس المال لفترة طويلة، مما يعطيها فترة كافية وقدرة على فهم طبيعة الشـــركة وطبيعة أعمالها، مما يعزز ذلك دورها الرقابي الفعال،(Falahnejad, 2014).

لقد أظهرت العديد من الدراسات ان تركز الملكية في يد المؤسسات الاستثمارية وصناديق الادخار له دور إيجابي في الرقابة على الشركة، ويؤثر على أدائها لأن هؤلاء المستثمرين قادرين على التأثير على قرارات الإدارة، ويمتلكون الموارد الكافية والقادرة على مراقبة اعمال الشركة (Tornyeva and Wereko, 2012).

٣-٢تدقيق الداخلي

١-٣-٢تمهيد

بسبب الانهيارات والفضائح التي ألمّت بالشركات العملاقة في الولايات المتحدة الامريكية ومنها شركة إنرون للطاقة، وما تبعها أيضاً من انهيار لشركة أرثر آندرسون والتي تعتبر من اكبر شركات التدقيق في العالم وذلك بعد ان ثبت تورطها وتسببها في انهيار شركة إنرون سابقة الذكر وكان ذلك من الأسباب التي دفعت لزيادة الاهتمام بمفهوم جديد نسبياً في عالم الاعمال وهو الحوكمة وما تفرع منه من معايير وتعليمات وأنظمة تحكم أعمال الشركات حول العالم والتي جاءت لمعالجة هذه المشاكل والأزمات ولمعالجة ازمة الثقة التي طالت الأسواق العالمية والذي كان من أسباب تلك الازمة هو التضليل و ضعف أداء التدقيق الداخلي وبالتالي عدم وجود ثقة بإدارات الشركات ومجالس اداراتها وجميع أنظمة الرقابة الداخلية فيها، بما أدى الى عدم اقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي لا تدار وتراقب بشكل جيد.

ونظراً لأهمية حوكمة الشركات ودورها في معالجة جميع هذه المشاكل ولضرورة تطبيقها على أرض الواقع كان التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية التي نص عليه مفهوم الحوكمة، حيث يجب على التدقيق الداخلي ان يعمل على إضافة قيمة للمؤسسة، والعمل على تقييم الضوابط الرقابية وتقييم مدى كفايتها وفحص نظام الرقابة الداخلي وتزويد الإدارة بالمعلومات التي تساعدهم على تحقيق اهداف تلك المؤسسة وتنفيذ استراتيجيتها وقيام التدقيق الداخلي بالتحقق من القيام بتنفيذ تلك الاهداف وتحديد المخاطر التي تحول دون العمل على تحقيق تلك الأهداف ومتابعة علاجها وتزويد لجنة التدقيق ومجلس الادارة بتوكيد معقول عن صحة العمليات في المؤسسة.

٢-٣-٢خلفية تاريخية عن التدقيق الداخلي:

تطور مفهوم ووظيفة التدقيق الداخلي مع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث بدء من بالتحقق من البيانات المحاسبية ومن ثم اكتشاف الأخطاء والغش والاحتيال، وأعقب ذلك تطور نشاط التدقيق الداخلي من خلال قيامه بعملية التقييم (Evaluation) لأنشطة المنشأة المختلفة لمساعدة إدارة المنشأة على اتخاذ قراراتها والعمل على رفع مستوى كفاءة وفعالية هذه الأنشطة (الصواف، ٢٠١١).

كما ساهم في ازدياد الحاجة إلى وظيفة التدقيق الداخلي بسبب اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي وعلى إجراءات الفحص التي يقوم بها المدقق الداخلي والمتعلقة بنظام الرقابة الداخلي واعتماده أيضاً على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل، الأمر الذي حد من قدرته على دراسة جميع النواحي المالية بالمنشأة، وهذا ما دفع الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى إفراد معيار خاص بالتدقيق يتعلق بمدى استفادة المدقق الخارجي من المدقق الداخلي، ومن الأسباب التي ساهمت بشكل رئيسي في تطور وظيفة التدقيق الداخلي هي الفضائح المالية التي هزت عدداً من كبار الشركات في الغرب مثل انرون في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الشركات الكبيرة.

من بين أحدث القوانين التي كان لها تأثير على نشاط التدقيق الداخلي هو قانون ساربينز أوكسلي (2002) (SOX) حيث فرض هذا القانون (SOX) قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بأنظمة الرقابة الداخلية للمنظمات وتقييمها. وقد أدى ذلك إلى إنفاق الشركات على الموارد لتحسين أنظمة الرقابة الداخلية لديها من أجل الامتثال للوائح الجديدة ووفقا لمسح أجرته شركة (PWC) في عام ٢٠٠٦، تبين أن ما يقارب نصف موارد التدقيق الداخلي لشركات الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت لتلبية متطلبات المراقبة في SOX. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى قيام الشركات بمراجعة أنظمة التدقيق الداخلي الخاصة بها من أجل تخصيص مواردها بطريقة تساهم في تحقيق أهداف الشركة (Agrawal,et al, 2006).

وتطورت وظيفة التدقيق الداخلي أيضاً بسبب حدوث تركيز كبير على ظاهرة الغش والاحتيال والتلاعب في الشركات سواء من العاملين داخل الشركة أو مخاطر الاحتيال الخارجي بسبب الثغرات الرقابية حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن أكثر من ٦٠ % من الشركات الأمريكية تعرضت للاحتيال في الأعوام الأخيرة (Hillison, et, ,1999)، وأشارت دراسة أخرى إلى أن أفضل الشركات تعاني من نقص في العوائد يبلغ بحد أدنى ٥ % من عوائدها بسبب الاحتيال والغش (Acfe,2006).

وعلى الرغم من ظهور التدقيق الداخلي منذ عدة عقود الا أنه وعند مقارنته بالتدقيق الخارجي يعتبر حديثاً، ولاقى التدقيق الداخلي قبولاً واهتماماً كثيرا في الدول المتقدمة، فمن خلال الرجوع الى بداية ظهور التدقيق الداخلي نلاحظ انه بدأ بالتدقيق المحاسبي والتأكد من صحة تسجيل وترحيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء وتسجيلها وهذا ما يعرف بالمفهوم التقليدي للتدقيق الداخلي، أما مع تطور هذه الوظيفة وظهور المنظمات المهنية التي تعتني بهذه الوظيفة وصياغة المعايير التي تحكمها وانتقالها الى المفهوم الحديث الذي يركز على تقييم الضوابط الرقابية وتقييم نظام الرقابة الداخلية واستخدامه كأداة لتبادل المعلومات والاتصال بين المؤسسات التنظيمية المختلفة والإدارة العليا ودخول النشاط الاستشاري ضمن مهام التدقيق الداخلي بحيث أصبح التدقيق الداخلي كمستشار للإدارة العليا ولمجلس الإدارة بحكم معرفته العميقة بجميع نواحي عمل المنظمة (**سليمان**.٢٠٠٦).

وتزايدت أهمية ومستقبل التدقيق الداخلي نظراً لتأثيره الإيجابي في عملية إدارة المخاطر، ومن خلال إضافة قيمة للمنشأة بحيث يقوم بمساعدة المنشأة على اعداد استراتيجيتها وتحديد نقاط القوة فيها نتيجة للنظرة الشمولية التي يمتلكها نشاط التدقيق الداخلي للمنشأة (Ernst and Young, 2012).

وخلاصة القول انه نتيجة للفضائح والانهيارات المالية للمنظمات الاقتصادية العالمية أصبح التدقيق الداخلي من الضروريات التي تشغل الهيئات العلمية في الوقت الحالي، اذ اوصت التقارير العلمية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الشركات، وترتب على ذلك تضمين شروط القيد في العديد من البورصات العالمية ضرورة انشاء قسم خاص بالتدقيق الداخلي في الشركات التي تريد قيد أسهمها في تلك البورصات (سليمان،٢٠٠٦).

٣-٣-٢تعريف التدقيق الداخلي:

تعددت وتطورت التعريفات التي تناولت وظيفة التدقيق الداخلي وذلك بناءً على التطور التاريخي الذي لحق بهذه الوظيفة وما يثبت التطور المستمر الحاصل في وظيفة التدقيق الداخلي هو التطور المتعاقب الذي حصل على تعريف التدقيق الداخلي حيث أن آخر تعريف للتدقيق الداخلي من قبل معهد المدققين الداخليين في أمريكا (IIA) كان ينص على انه " نشاط مستقل وموضوعي، يقدم خدمات توكيدية وخدمات استشارية، مصمم لإضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها والمساعدة في تحقيق اهدافها وذلك من خلال تحسين فاعلية إدارة المخاطر وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة" (الخيرو، ٢٠١٣).

لقد خضع التدقيق الداخلي لسلسلة من التغييرات الهيكلية على مدار السنوات الماضية وذلك بسبب تطبيق قواعد ولوائح جديدة متعلقة بالتدقيق الداخلي، وتطور التكنولوجيات، والأزمة الاقتصادية والحاجة إلى تدقيق أكثر كثافة واستمرارية من قبل الشركات، وأدت هذه العوامل الى حدوث

تغيير ليس فقط في عملية التدقيق الداخلي ولكن أيضًـــا في الدور المناط بالمدققين الداخليين والنطاق العام للتدقيق الداخلي (Bekiaris, et al. 2013). وفي عام ٢٠٠٤، استعرض معهد المدققين الداخليين تعريف التدقيق الداخلي ومعانيه وأهدافه، من أجل إعطاء توجيهات للمدققين الداخليين، وفي التعريف الذي تمت مراجعته تم تسليط الضوء على نهج أكثر شمولية وإدارية بدلاً من التصور السائد على نطاق واسع ومفاده أن المدققين الداخليين مقيدين بشكل صـــارم بالأنشـطة المالية فقط، لكن بالنظر الى النهج الجديد للتدقيق الداخلي فإنه يتم التأكيد على الدور الاسـتشـاري للتدقيق الداخلي، تماشـيا مع الإدارة الاستراتيجية للمؤسسة. ويجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يضيف قيمة إلى المنظمة والمساهمة في تحقيق أهداف الشركة، وذلك من خلال مساهمته في إدارة المخاطر وقضايا حوكمة الشركات (Hass et al,2006).

في حين ان التعريف القديم للتدقيق الداخلي من قبل نفس معهد المدققين الداخليين (IIA) كان يشـــير الى التدقيق الداخلي انه " وظيفة تقويم مسـتقلة تنشـأ داخل المنشـأة، تهدف الى مسـاعدة الافراد داخل تلك المنشـأة على تنفيذ المسـؤوليات المناطه بهم بفعالية وذلك من خلال القيام بتزويدهم بالتحليلات والتقويمات المناسبة والمشورة الملائمة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة".(جمعة،٢٠١١)

وعند القيام بمقارنة هذين التعريفين نجد أن هناك تطور كبير في وظيفة التدقيق الداخلي وذلك من خلال تطور الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي، حيث ان الخدمات التي كان يقدمها التدقيق الداخلي كانت تتمحور حول ما يلي:

- التقويم.
- الفحص.
- توفير المعلومات المناسبة لمتخذي القرار.

أما وفقاً للتعريف الحديث للتدقيق الداخلي فإنه يشتمل على وظيفتين أساسيتين وهما:

- الخدمات التوكيدية: تتضمن الفحص الموضوعي للأدلة بهدف الوصول الى توكيد معقول عن مدى دقة وصحة العمليات والأنشطة في المؤسسة من خلال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة.(IIA, 2005) .
- الخدمات الاسـتشـارية: وهي عمليات المشـوره التي يقدمها نشـاط التدقيق الداخلي للوحدات التنظيمية داخل المنشـأة او خارجها وذلك بحكم المعرفة العميقة للعاملين في دائرة التدقيق الداخلي (IIA, 2005) .

ومن الامثلة على الخدمات الاستشارية التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي -حسب رأي الباحث- كما يلي:

١- ابداء الرأي بمختلف القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة في المؤسسة.
٢- المشاركة في مختلف اللجان الدائمة والمؤقتة في المؤسسة وبصفة مراقب دون ان يكون للمدقق الداخلي حق التصويت.
٣- تقييم الخطة الاستراتيجية للمؤسسة ومتابعة تنفيذها وتقييم الوسائل المستخدمة في التنفيذ.
٤- تقديم المشورة للوحدات التنظيمية في المؤسسة بمختلف القضايا والتي من شأنها تحسين العمليات فيها.

وهناك العديد من التعريفات الأخرى لوظيفة التدقيق الداخلي يمكن ان نستعرض بعضها وهي:

عرفت لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية (COSO) التدقيق الداخلي على انه "عمليات تتأثر بإدارة المنشـــأة، يتم تصـــميمها لتقدم تأكيداً معقولاً حول كفاءة وفعالية العمليات، وصـحة التقارير المالية والبيانات المحاسـبية، والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات في المنشـأة لمسـاعدتها على تحقيق أهدافها" (إبراهيم، 2009، ص٢١).

وعرف عبد ربه (٢٠١٠، ص ١٠) التدقيق الداخلي على انه "مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشئها إدارة المنشأة بهدف القيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشـكل مسـتمر لضـمان دقة البيانات المحاسـبية والاحصـائية وفي التأكد من كفاية الاجراءات المتخذة لحماية أصول وأموال المنشأة وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط المرسومة لهم".

وعرفت حفيصـة وربيحة (٢٠١٥، ص٦) التدقيق الداخلي على انه "عملية منظمة ومنهجية تسـتهدف جمع الادلة وابداء القرائن الكافية والمقنعة بطريقة موضـوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل وابداء الرأي الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات الواردة بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة مع الواقع بدرجة معقولة وتقييم مدى كفاية وكفاءة انظمة الرقابة الداخلية في المنشـأة في ضـوء المعايير المحددة وذلك لمسـاعدة إدارة المنشـأة في تحقيق أهدافها واتخاذ القرارات الملائمة".

وعرف الذنيبات (٢٠١٠، ص٣٦-٣٧) وظيفة التدقيق الداخلي على انها " وظيفة لها اســـتقلاليتة يقوم بها موظف او مجموعة موظفين او دائرة كاملة داخل المؤسسـة تعمل على تقديم خدمة للادارة عن طريق التأكد من ان جميع انظمة الرقابة الداخلية تعمل بكل كفاءة وفاعلية وتحقق اهداف النظام الرقابي الداخلي، وكما هي محددة من قبل الادارة وذلك بطريقة منظمة ومخططه بهدف تقييم وتحســـين فاعلية انظمة الرقابة الداخلية وادارة المخاطر والحوكمة".

كما عرف عبد الله (٢٠٠٠، ص١٨) التدقيق الداخلي على انه "مجموعة من أنظمة أو أوجه نشـاط مسـتقل داخل المشـروع تنشـئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكـد مـن كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد من إتباع مـوظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قيـاس صـلاحية تلـك الخطط والسياسـات وجميع وسـائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضـها واقتراح التحسـينات الواجب إدخالها عليها، وذلك حتى يصـل المشـروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ومن الواضح من هذا التعريف انه يزيد من شمولية نشاط التدقيق الداخلي وتوسيع نطاقه في المنشأة نتيجة للتطورات التي حدثت لهذه الوظيفة.

أما بالنسبة للمنظمات المهنية فقد عرف المجمع العربي للمحاسبين (٢٠٠١، ص ٢٢٧) التدقيق الداخلي بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامـــة الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل علـــى حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه "فعالية تقييمية مقامـة ضـمن المنشأة لغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءمـة النظـام المحاسـبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما (IFAC, 2001) ".

ويوضح الجدول (١) ادناه التطور الزمني لمفهوم ونشاط التدقيق الداخلي.

جدول (١) التطور الزمني لمفهوم التدقيق الداخلي

١٩٥٠	فحص السجلات المحاسبية
١٩٦٠	فحص الالتزام
١٩٧٠	اختبار الاجراءات
١٩٨٠	تقييم الرقابة
٢٠٠٠	تقييم إدارة المخاطر
٢٠٠١	تسهيل /دعم إدارة المخاطر
٢٠٠٣	إضافة قيمة

المصدر(Pickett, 2004, P11)

وبناءً على ماورد فإن الباحث يرى أن وظيفة التدقيق الداخلي لم تعد تنحصر فقط في حماية الأصول، وتدقيق العمليات المالية بعد الصرف، بل تطور مفهوم هذه الوظيفة ليشمل أنواع أخرى من التدقيق وهو التدقيق المالي والتدقيق الإداري وتدقيق الالتزام والامتثال للقوانين والانظمة وتدقيق تكنولوجيا المعلومات، وقيامها بالدور الإستشاري للتأكد من عدالة القوائم المالية وصحتها، وضمن المعايير المقبولة ووفق السياسات المحاسبية المناسبة والمعمول بها.

٤-٣-٢ اهداف التدقيق الداخلي:

يرى الباحث انه نتيجة لتطور مفهوم التدقيق الداخلي ووما لحقه من تطور في اداء ومهام هذه الوظيفة والتي كانت تتمحور حول منع واكتشاف الاخطاء الى ان وصلت الى اضافة قيمة للمؤسسة، ومساعدة الادارة في تحقيق الاهداف، وتحسين العمليات بمختلف الوسائل والادوات منها تحسين عملية ادارة المخاطر والحوكمة في المؤسسة، فإن ذلك سؤدي بشكل حتمي الى تطور اهداف هذه الوظيفة. ويمكن استعراض اهداف التدقيق الداخلي بما يلي: (جمعة،٢٠٠٩)

١- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في وضع الخطط الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها من قبل الوحدات التنظيمية المختلفة في المنشأة (Ernst and Young, 2012)
٢- المساعدة في تحسين فاعلية إدارة المخاطر.
٣- تقييم الضوابط الرقابية للعمليات في المنشأة.
٤- تحسين فاعلية الحوكمة في المنشأة من خلال تقييمها.

ويرى (الوردات، ٢٠١٤) ان اهداف وظيفة التدقيق الداخلي تتمحور بما يلي:

١- التحقق من صحة تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالضبط الداخلي في المنشأة بالإضافة الى التحقق من ملائمة هذه السياسات والإجراءات لبيئة العمل ووضع التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.
٢- التحقق من التزام الإدارات في المنشأة بممارسة الاعمال المناطة بها لتحقيق الأهداف المخطط لها خلال فترة محددة.
٣- وضع التوصيات وتقديم الاقتراحات لزيادة كفاءة عمل الإدارات المختلفة في المنشأة.
٤- تقييم الضوابط الرقابية لكافة العمليات في المنشأة.
٥- التأكد من صحة البيانات ومدى ملائمتها لإتخاذ القرارات المناسبة.
٦- التحقق من وجود خطط فعالة لإدارة المخاطر في المنشأة.

فيما اشار (الذنيبات، ٢٠٠٨، ص٢٨٣) الى ان اهداف التدقيق الداخلي في الوقت الحاضر كالتالي:

١- تزويد الادارة التنفيذية ومجلس الادارة بتأكيد معقول عن مدى الالتزام بالقوانين والانظمة والسياسات والاجراءات في المنشأة.
٢- تقديم تأكيد معقول على ان الموارد الاقتصادية في المنشأة يتم استخدامها بالشكل الامثل وبكفاءة وفعالية، وفي الغاية المحددة لها.
٣- تقديم تأكيد معقول على ان البرامج والخطط المرسومة تنفذ بشكل صحيح وفي الوقت الملائم.

كما حدد المجمع العربي للمحاسبين (٢٠٠١، ص ٢٢٨) اهداف التدقيق الداخلي كما يلي:

١- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية.

٢- التحقق من الاجراءات المتخذه في المنشأة لحماية الاصول.
٣- تقييم الرقابة الداخلية في المنشأة مثل التأكد من وجود الرقابة الثنائية للعمليات، ووجود الفصل في المهام بين الموظفين.

٥-٣-٢انواع التدقيق الداخلي:

١- التدقيق المالي: هو التدقيق المعني بالفحص المستمر والمنظم للعمليات المالية والمحاسبية والسجلات والقيود المتعلقة بها للتحقق من مدى الالتزام بالقوانين واجراءات العمل المعتمده والمتعارف عليها بالاضافة الى الالتزام بالمباديء المحاسبية واية متطلبات اخرى (المدلل، ٢٠٠٧، ص ٢٣).
٢- التدقيق التشغيلي: هو التدقيق المعني بالتحقق من قيام جميع الوحدات التنظيمية في المنشأة بالمهام والواجبات المناطة بها بكفاءة وفاعلية ووفق ما هو مخطط له، والتحقق من الاستغلال الامثل للموارد في المنشأة، وتقديم تقارير لمختلف المستويات الادارية للتعرف على انجازات والمشاكل التي تتعرض لها تلك الوحدات التنظيمية في المنشأة ويسمى هذا النوع أيضاً بالتدقيق الاداري (النونو، ٢٠٠٩، ص ٢٣).
٣- تدقيق الالتزام/ الامتثال: هو التدقيق المعني بالتحقق من الالتزام بجميع الانظمة والقوانين المعمول بها واجراءات العمل المطبقة في المنشأة، حيث يقوم المدقق الداخلي بالتأكد ايضاً من مدى التزام الادارات في المنشأة بتطبيق النظام الداخلي في تلك الادارات (الجابري، ٢٠١٤)

٦-٣-٢ هيكل التدقيق الداخلي:

يشير هيكل التدقيق الداخلي الى تحديد موقع إدارة التدقيق الداخلي وتحديد نوعية وعدد موظفيها والوصف الوظيفي لمختلف المستويات الوظيفية فيها، وتوضيح المهام الرئيسية للدائرة، وهذا يعتمد على حجم المنشأة ودرجة تعقيد عملياتها (الوردات، ٢٠١٤).

ونظراً لمحدودية الموارد البشرية لدوائر التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية وتعدد العمليات والأنشطة في هذا القطاع فإن ذلك يتطلب العمل على تركيز الجهود في العمليات والأنشطة ذات المخاطر المرتفعة والمتوسطة الى حدٍ ما، وبالتالي فإنه يتعين على إدارة التدقيق الداخلي إعداد خطة تدقيق سنوية مبنية على المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بشكل يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، والهدف من بناء هذه الخطة هو ضمان توافق أنشطة وموارد التدقيق الداخلي مع احتياجات وتوجهات المنشأة واضافة القيمة لتحقيق الأهداف المرسومة مسبقاً لتلك المنشأة، وأيضاً والاستغلال الأمثل لموارد التدقيق الداخلي (زمان، ٢٠١٧).
ويوضح الجدول (٢) المستويات الوظيفية للتدقيق الداخلي والمسؤوليات المناطة بكل مستوى.

الجدول (٢) المستويات الوظيفية للتدقيق الداخلي والمسؤوليات المناطة بهم

أساس التصنيف	مدير التدقيق الداخلي	مشرف التدقيق (رئيس القسم)	المدقق
اهداف الوظيفة	١- وضع برنامج وخطة مبنية على المخاطر لإدارة التدقيق الداخلي وفق لمعايير الممارسة المهنية لمهنة التدقيق الداخلي. ٢- التأكد من شمولية خطة التدقيق لأهم أنشطة وعمليات المنشأة وبما يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة.	الاشراف على تنفيذ المهام التدقيقية، والتحقق من ان الاعمال تسير وفق ما هو مخطط له في خطة التدقيق السنوية.	١- تنفيذ مهام التدقيق وفق البرنامج والخطة السنوية للتدقيق. ٢- اعداد تقرير بنتائج المهام التدقيقية والتوصيات المتعلقة بها ومناقشتها مع المشرف. ٣- الافصاح عن اية وجود حالات او مؤشرات تهدد موضوعيته للخطر.
المهام والواجبات	١- وضع سياسات ومنهجيات نشاط التدقيق الداخلي ٢- اعتماد برنامج التدقيق لجميع الأنشطة والعمليات في المنشأة. ٣- وضع الخطة السنوية للتدقيق ورفعها للإدارة ولجنة التدقيق لإعتمادها اصولياً. ٤- المصادقة على جميع التقارير والمراسلات الصادرة عن التدقيق الداخلي. ٥- تقييم مدى استجابة الجهات التي خضعت للتدقيق للتوصيات والملاحظات الصادرة عن التدقيق الداخلي. ٦- تنفيذ المهام التدقيقية الخاصة بناءً على طلب الإدارة.	الاشراف والتوجيه على تنفيذ المدققين الداخليين لمهامهم التوكيدية والاستشارية	١- عمل مسح ميداني للنشاط الخاضع للتدقيق لفهم وتحديد أسلوب العمل الملائم. ٢- وضع خطة عمل شاملة النطاق والوقت المتوقع لإنتهاء المهمة بالإضافة الى المستندات المراد الاطلاع عليها وتدقيقها. ٣- مراجعة وتدقيق المستندات والوثائق وفق ما هو مخطط له. ٤- توثيق جميع الملاحظات الناتجة عن المهمة التدقيقية. ٥- مناقشة المعنيين في الوحدة التي خضعت للتدقيق بالملاحظات الناجمة عن المهمة التدقيقية لبيان رأيهم قبل رفع التقرير النهائي بالمهمة. ٦- اعداد التقرير النهائي ورفعة للجهة الخاضعة للتدقيق متضمنة التوصيات المتعلقة بهذه الملاحظات. ٧- متابعة تنفيذ التوصيات وتصويب الملاحظات الناتجة عن المهمة.
المؤهلات	الشهادة الجامعة في المحاسبة كحد أدنى، او أي تخصص ذو علاقة ويفضل ان يكون حاصل على شهادة مهنية متعلقة بالتدقيق الداخلي او الرقابة الداخلية.	الشهادة الجامعة في المحاسبة كحد أدنى، او أي تخصص ذو علاقة ويفضل ان يكون حاصل	الشهادة الجامعة في المحاسبة كحد أدنى، او أي تخصص ذو علاقة

		على شـــهادة مهنية متعلقة بالتدقيق الداخلي او الرقابة الداخلية.	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على (الوردات،٢٠١٤) و (هشام،٢٠١٨).

٧-٣-٢نشأت الحاكمية المؤسسية وتطورها:

مرت الحاكمية المؤسـسـية بالعديد من المراحل التي أثرت عليها وأدت إلى تطوها، حيث يشـهد الاقتصـاد العالمي في هذا الوقت اهتماماً متزايداً بالحاكمية المؤسـسـية، لما تلعبه من دور كبير في نجاح المؤسـسـات، حيث أدت المشـاكل المالية التي ألمّت بالعديد من الشـركات العالمية الى المطالبة بضرورة وضع القوانين والأنظمة الرقابية والأخلاق المهنية لتحقيق المصداقية في البيانات المالية التي يحتاج اليها الأطراف الخارجية المعنية وخاصة المستثمرين، مما أظهر بوضوح أهمية إرساء ممارسات حاكمية مؤسسية رشيدة حيث يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في مجال الاصلاح المالي الاداري، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي (بطاينة وآخرون، ٢٠١٩).

ولقد ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وخاصة في أعقاب الازمات والانهيارات المالية التي عصفت في دول شرق آسيا وامريكيا اللاتينية وانهيار الاتحاد السوفييتي في عقد التسعينات من القرن الماضي، وكانت فضيحة شركة إنرون ،وشركة وورلد كوم في أمريكا عام ٢٠٠١ ، وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات لتلاعب الشركات في بياناتها المالية، كل ذلك أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول المتقدمة التي شهدتً عواقب تلك الانهيارات والأزمات المالية ومن الأمثلة على ذلك ما شهدتها الاقتصاديات الامريكية والأوروبية مؤخراً وخاصة فيما يتعلق بأزمة الرهن العقاري في عام ٢٠٠٨ والتي تأثر بها الاقتصاد العالمي ككل (النواس، ٢٠٠٨).

وفي عام ٢٠٠٢ ونتيجة للفضائح والانهيارات التي عصفت بالشركات الكبرى في الولايات المتحدة تم إصدار قانون Sarbanes- Oxley، والذي تم بموجبه تحديد متطلبات جديدة للحاكمية، وتكوين لجان التدقيق وتحديد مسؤوليتها، ثم صدرت نسخة جديدة من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام ٢٠٠٤، وبعد ذلك وفي عام ٢٠٠٨ تم مراجعة النسخة السابقة من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتحديثها لتتضمن القواعد السابقة بعد دمجها بالخبرات العملية المشتركة التي تدعو كافة الأطراف ذات العلاقة للقيام بواجباتهم، وتحمّل المسؤوليات الملقاة على عاتقهم (حسين، ٢٠١٦).

وفي السياق الأردني بدأ الإهتمام بالحاكمية المؤسسية عام ١٩٩٧، وذلك عند صدور قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم (57) لعام ٢٠٠٦، إذ تناول القانون العديد من بنود الحاكمية المؤسسية الهامة، مثل إنتخاب مجلس الإدارة، وبعض خصائص مجلس الإدارة ومواصفات أعضائه، وضرورة موافقة نسبة محددة من أعضاء مجلس الادارة على القرارات المرتبطة بالمسائل الحساسة (قانون الشركات الأردني, 2006)، وفي عام ٢٠٠٨ تم إقرار دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، والذي بدأ تطبيقه في بداية عام 2009، والذي تم إنجازه بهدف وضع إطار واضح ينظم ويحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في الشركات بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويحفظ حقوق الأطراف ذوي المصالح المرتبطة بها (زريقات، 2011)، وقد كانت قواعد ذلك الدليل تستند إلى عدد من التشريعات، من أهمها قانون الأوراق المالية والتشريعات الصادرة بمقتضاه، وقانون الشركات الأردني، بالإضافة إلى مبادئ الحاكمية المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وقد تضمن دليل قواعد الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان نوعين من قواعد الحاكمية، وهي القواعد الإلزامية والقواعد الإرشادية، والتي تم تميزها بفهرس مفصل من قبل هيئة الأوراق المالية عام ٢٠١٠، حيث على الشركات أن تمتثل للقواعد الإلزامية بشكل كامل، فيما يكون تطبيق القواعد الإرشادية وفق أسلوب (Comply or Explain) أي الإلتزام أو تفسير عدم الإلتزام (حسين، ٢٠١٦).
تطورت الحاكمية المؤسسية ومتطلباتها بشكل ملفت حتى على صعيد الإفصاح عن الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة فقد ألزمت هيئة الأوراق المالية بموجب تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لعام ٢٠١٧ الشركات المساهمة المدرجة بإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه بالتقرير السنوي للشركة على ان يكون هذا التقرير موقعاً من رئيس مجلس الإدارة، بحيث يتضمن بشكل أساسي على ما يلي (هيئة الأوراق المالية، ٢٠١٧).

١- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق تعليمات الحوكمة في الشركة.
٢- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة بالإضافة الى تحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي او غير تنفيذي ومستقل او غير مستقل.
٣- تحديد أسماء الأشخاص الذين يشغلون المناصب التنفيذية في الشركة.
٤- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
٥- اسماء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن خبراتهم المالية والمحاسبية ومؤهلاتهم العلمية.
٦- اسماء رئيس وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات هذه اللجان خلال السنة.
٧- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي خلال السنة.

وعلى صعيد البنوك الأردنية فقد كانت بداية الحاكمية المؤسسية في عام ٢٠٠٤، حيث أصدر البنك المركزي الأردني كتيّب إرشادات لأعضاء مجلس إدارة البنوك في مجال حوكمة الشركات، وفي عام ٢٠٠٧ تم إصدار أول دليل للحاكمية المؤسسية للبنوك، ثم قام البنك المركزي بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسة للبنوك عام ٢٠١٤، والذي ألزم البنوك التجارية الأردنية بتعديل الحاكمية لديها، مع تحديد الحد الأدنى لما يجب على البنك من تطبيقه (البنك المركزي الأردني، ٢٠١٤)، وأخيراً وفي عام ٢٠١٦ قام البنك المركزي الأردني بإصدار التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك، والتي تضمنت سبعة مرتكزات أساسية، وهي: الالتزام بالحاكمية المؤسسية، ووظائف مجلس الإدارة، ولجان مجلس الإدارة، وبيئة الضبط والرقابة الداخلية، والعلاقة مع المساهمين، والشفافية والإفصاح (البنك المركزي الاردني، ٢٠١٦).

٨-٣-٢التدقيق الداخلي والحاكمية المؤسسية:

جاء التركيز على التدقيق الداخلي الذي يرتبط ارتباطا وثيقاً بالحاكمية المؤسسية التي تعتبر شكلا من اشكال التطوير والتحسين لأداء دائرة التدقيق الداخلي في الشركات فكان على الجهات الحكومية وجمعيات التدقيق أن تساهم في توفير المعلومات والبيانات المالية وغير المالية (التشغيلية) المفصح عنها بصورة عادلة وعلى درجة عالية من الصحة والمصداقية. وذلك على اعتبار ان التدقيق الداخلي من اهم الدوائر في الشركة التي تمدها بالمعلومات لممارسة أعمالها بكفاءة وفاعلية (القاضي، ٢٠٠٨).

وتشتمل الحاكمية المؤسسية على مجموعة من الآليات ركزت جميعها على تعزيز اداء المدقق الداخلي للمحافظة على حقوق جميع الاطراف ذات العلاقة مع الشركة، وتمثلت اهمها بـ: (بو الطاهر وبو طلاعه ٢٠١٢):

١- التقارير المالية ومعايير المحاسبة والتدقيق: تعد معايير المحاسبة والتدقيق بمثابة العمود الفقري والركيزة الاساسية في تفعيل الحاكمية المؤسسية للشركات، فهي تمثل احد الاليات التي تحث الشركات على اتباع القواعد السليمة للمحاسبة واجراءات التدقيق الدورية المستقلة لما فيه صالح الشركة ككل (ابو العطا،٢٠٠٦).

٢- التدقيق الداخلي: حيث يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها وذلك عن طريق تقديم الخدمات التوكيدية والاستشارية وعن طريق تقديم تأكيداً معقولاً لفعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الادارة ولجنة التدقيق من اجل ادارة المخاطر والرقابة عليها في عملية الحاكمية المؤسسية للمؤسسات وذلك من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركة وبما يؤكد على جودة ممارسة المؤسسة لأعمالها بالإضافة الى مصداقية المعلومات المحاسبية وصحتها التي يتم الافصاح عنها من قبل المؤسسة نتيجة لاستقلالية التدقيق الداخلي واتصاله برئيس لجنة التدقيق (احمد، ٢٠١٠).

٣- التدقيق الخارجي: اصبح دور التدقيق الخارجي جوهريا وفعالا في مجال الحاكمية المؤسسية نتيجة لما يقوم به المدقق الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال ابداء رأيه الفني المحايد في تقرير التدقيق عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركة وعن مدى خلوها من الأخطاء والانحرافات الجوهرية.

٤- لجان التدقيق: اكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بالحاكمية المؤسسية للشركات على ضرورة تشكيل لجان التدقيق في الشركة التي تسعى الى تطبيق الحاكمية المؤسسية، وذلك لدورها الحيوي في زيادة المصداقية والموثوقية في القوائم المالية المعدة من قبل الشركة، بالإضافة الى مساندة الادارة العليا للقيام بمهامها المنوطة بها بكفاءة وفعالية وتدعيم استقلالية المدقق الخارجي وتحسين جودة اداء نظام الرقابة الداخلي وما يتبعة من رفع كفاءة اداء عملية التدقيق (سامي، ٢٠٠٩).

٤-٢ لجان التدقيق

١-٤-٢تمهيد

نظراً للمشاكل والانهيارات التي حدثت في بعض الشركات العالمية الكبرى بسبب التلاعب والإهمال من قبل أطراف داخلية وأطراف خارجية، فقد بدأ عالم الاعمال بتبني مفهوم الحوكمة وتبني قواعده وارشاداته وتشريعاته وذلك لما لهذا المفهوم من مزايا ومنافع في بيئة الاعمال والحفاظ على هذه البيئة من تفشي الفساد فيها وبالتالي حمايتها من الانهيار، وتعتبر لجنة التدقيق احد آليات الحوكمة الداخلية ونظراً للدور الكبير الملقى على عاتق مجالس الإدارات للتقييم والاشراف على تطبيق الحوكمة وأنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات فقد ظهرت الحاجة الى وجود لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة معنية بتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ الحوكمة والقيام بمهمة الرقابة والتدقيق والمساءلة وتعزيز الاستقلالية لنشاط التدقيق الداخلي وتسمى هذه اللجنة هي لجنة التدقيق.

٢-٤-٢ تعريف لجنة التدقيق

عرف الذنيبات (٢٠١٠، ص١٨١) لجنة التدقيق بأنها " تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساس من تشكيلها هو زيادة فاعلية وظيفة التدقيق وزيادة مساءلة الإدارة".

وعرفها حماد (٢٠٠٥، ص٩٤-٢٠١) بأنها " لجنة دائمة منبثقة عن مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة وتجتمع معظم لجان التدقيق كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات والقيام بمهمة الرقابة والتدقيق والمساءلة".

وعرّف (Arens, et..al, 2014)لجنة التدقيق بأنها " عدد مختار من الأشخاص من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية المدقق عن الإدارة وقد تتكون من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء من مجلس الإدارة من غير المديرين". وتمت الإشارة كذلك الى لجنة التدقيق اعلى انها " لجنة فرعية تنبثق من مجلس إدارة الشركة المساهمة، وتتكون من بعض أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (أي غير المشاركين في الإدارة التنفيذية للشركة)ويجب على الشركة الافصاح عما اذا كانت هذه اللجنة تضمن عضواً واحداً على الأقل ذو خبرة مالية ام لا " ((Arens, et al, 2014.

وأشار (الرحيلي، ٢٠٠٨، ص١٨٥) بأن لجنة التدقيق " لجنة مكونة من مديري الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في تدقيق القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة وتعد لجنة التدقيق كحلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة وتتخلص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق القانوني ونطاق ونتائج عملية التدقيق وكذلك الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر."

ويستخلص الباحث من التعريفات السابقة لمفهوم لجنة التدقيق ما يلي:

١- هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة.
٢- تتكون من أعضاء غير تنفيذيين.
٣- تمثل حلقة وصل ما بين مجلس الإدارة وإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المؤسسة.
٤- تعزز الاستقلالية لنشاط التدقيق الداخلي.
٥- تعمل على زيادة فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي وزيادة مساءلة الإدارة.

٣-٤-٢نشأة لجان التدقيق وأهميتها:

تعود نشأة لجان التدقيق إلى الأربعينات من القرن العشرين نتيجة قيام العديد من إدارات الشركات بعمليات الغش والتلاعب بالبيانات المالية من أجل التأثير على نتائج الأعمال ، من اجل ذلك اقترحت هيئة الأوراق المالية الاردنية بتشكيل لجان تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة (السرطاوي، ٢٠١٣)، كما أوصت الهيئة في عام ١٩٧٢م بضرورة تشكيل لجان من الأعضاء المستقلين، بالإضافة الى ضرورة القيام بالإفصاح في البيانات المالية

السنوية عن وجود لجنة تدقيق وعدد مرات اجتماعاها في العام وكيفية تشكيلها بالإضافة الى تحديد المهام والواجبات التي تقوم بها اللجنة (رضا وآخرون، ٢٠١١).

ونتيجة للتطور العالمي وظهور العولمة والشركات متعددة الجنسيات وانفصال الملكية عن الإدارة، ازدادت مبررات وجود لجان التدقيق وخاصة بعد الفشل الذي اطال كبرى شركات التدقيق في العالم (آرثر اندرسون)، من اجل ذلك اجمع الباحثين على أهمية تشكيل لجان تدقيق لما لها من دور فاعل في دعم الاستقلالية لكل من التدقيق الداخلي والخارجي (عائشة وآخرون، ٢٠١٧).

وفيما يتعلق ببيئة العمل الأردنية فإنه يوجد العديد من الجهات التي تهتم بوجود لجان تدقيق في الشركات الأردنية، وكانت البداية في القطاع المصرفي الأردني (البنوك) وذلك بتاريخ ١٩٩٦/١/٢ عندما ألزم البنك المركزي الأردني البنوك بوجود لجنة تدقيق منبثقة عن مجلس الإدارة وذلك بموجب مذكرته رقم 68/7020 التي تنص على أنه "يجب على مجالس إدارة البنوك تشكيل لجان تدقيق من بين أعضائها "، وقد صدر في عام ٢٠٠٠ قانون البنوك رقم ٢٨ الذي ألزم البنوك بتشكيل لجان تدقيق من الأعضاء المستقلين – غير التنفيذيين- (قانون البنوك، ٢٠٠٠).

ونتيجة الاهتمام المتزايد في هذه الامرقامت هيئة الأوراق المالية الأردنية بإصدار تعليمات الشركات المصدرة وذلك في عام ٢٠٠٤ حيث ألزمت هذه التعليمات الشركات المصدرة بتشكيل لجنة تدقيق مكونة من ثلاثة أعضاء مستقلين -غير تنفيذيين-، وقامت الهيئة بتحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لتعزيز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية، ولدعم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي، كما تم تلخيصها سابقاً، مما ينعكس على دقة وسلامة البيانات المالية المعلنه لتلك الشركات، بالإضافة الى تحديد المؤهلات لتلك اللجنة وامتلاكهم الدراية والمعرفة بالاعمال المالية والمحاسبية وان يمتلك أحدهم على الأقل خبرة عملية في مجال المحاسبة او المالية، وان يكون حاملاً لمؤهل علمي او شهادة مهنية في مجال المحاسبة او أي مجال ذو علاقة (هيئة الأوراق المالية، ٢٠١٧).

٢-٤-٤ خصائص لجان التدقيق:

حتى تتمكن لجنة التدقيق من أداء عملها بكل فعالية وكفاءة كان لابد من وضع خصائص وضوابط ومعايير تتعلق بها، ومن الممكن بلورة هذا الخصائص كما يلي (حمدان ومشتهى، ٢٠١١):

١- ضرورة توفر الحد الأدنى من الخبرة والمعرفة الفنية بين أعضاء لجنة التدقيق: حيث يجب ان يكون هناك مجموعة من المؤهلات والكفاءات والخبرات الواجب توفرها في أعضاء تلك اللجنة ويجب ان يقوم مجلس الإدارة بتحديد هذه الخبرات والمؤهلات، مثل الخبرة المالية، او المحاسبية، او القانونية، والخبرة الفنية بطبيعة عمل المؤسسة.

٢- استقلالية لجان التدقيق: حيث يجب ان لا يكون هناك أي عامل من الممكن ان يؤدي الى خرق استقلالية أعضاء لجنة التدقيق مثل، وجود قرابة ما بين موظفي الإدارة التنفيذية وأحد أعضاء لجنة التدقيق، او انخراط عضو لجنة التدقيق بأي عمل تنفيذي في المؤسسة، او ان يحصل عضو لجنة التدقيق على مكافأة لقاء خدمة مقدمة للمؤسسة، او وجود علاقة للعضو مع احدى الشركات التابعة وتلافي ذلك يساعد على زيادة الثقة في البيانات المالية، وتضمن التزام الإدارة التنفيذية بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة.

٣- ضرورة عدم وجود أكثر من عضوية لعضو لجنة التدقيق او عضو مجلس الإدارة في مؤسسة أخرى منافسة: حيث من الممكن ان يكون هناك تضارب في المصالح وخرق للتنافسية بين هذه المؤسسات.

٤- تحديد صلاحيات ومهام لجنة التدقيق: ان المهمة الأساسية للجنة التدقيق هي مساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه بكل كفاءة وفعالية، وتوفير الدعم للرقابة الداخلية وتوفير الاستقلالية للمدققين الداخليين والخارجيين، وعملية تحديد صلاحيات ومهام للجنة التدقيق يكون تلافياً لحدوث أي تضارب او تداخل ما بين عمل اللجنة وما بين الإدارة التنفيذية في المؤسسة، ويجب ان يكون هناك دليل عمل للجنة التدقيق يحدد المهام والصلاحيات المناطة بعمل اللجنة وقنوات التواصل مع الأطراف الداخلية والخارجية.

٢-٤-٥ علاقة لجنة التدقيق بنشاط التدقيق الداخلي:

تلعب لجان التدقيق دورًا فاعلاً في توفير الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي. حيث ينبغي عليهم تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي (Schneider, 2010) وذلك من خلال تقييم الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي والتأكد من كفاية وكفاءة الموارد المادية والبشرية والتكنولوجية وذلك لإنجاز مهمتها بالشكل الصحيح (Bailey, 2007).

علاوة على ذلك، يجب على لجنة التدقيق الفعالة تحسين وحماية استقلالية نشاط التدقيق الداخلي (Marx, 2008) وذلك بالموافقة على تعيين وفصل وتحديد مكافأة رئيس التدقيق الداخلي (Sarens and De Beelde, 2006). بالإضافة إلى ذلك، يتولى أعضاء لجنة التدقيق مسؤولية مراقبة أداء عمل التدقيق الداخلي، ويجب عليهم مراجعة واعتماد تقارير التدقيق الداخلي مثل ميثاق التدقيق الداخلي، وخطة وبرامج التدقيق الداخلي، وميزانية التدقيق الداخلي، وتقييم نتائج التدقيق الداخلي.

٢-٥ الدراسات السابقة

الدراسات السابقة باللغة العربية:

هدفت دراسة مطر ونور (٢٠٠٧): إلى تقييم مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية. وأجرى الباحثان دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي عددها ٢٠ شركة، أي ما يعادل حوالي ٣٢ % من حجم مجتمع الدراسة. حصل الباحثان على بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي ستة محاور رئيسة يغطي كل محور منها مبدأ من المبادئ الستة المتعارف عليها لنظام الحاكمية المؤسسية للشركات .استخدم الباحثان في تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها مؤشرات الإحصاء الوصفي بالإضافة إلى نوعين من الاختبارات الإحصائية هما: اختبار(T) للعينة الواحدة، واختبار مان-ويتني. وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتلخص في أن مستوى التزام الشركات المساهمة العامة العاملة في القطاعين المصرفي والصناعي يتراوح بين قوي وضعيف جدا، ولكن بمستوى عام مقبول أو متوسط، مع ملاحظة أن مستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على حساب القطاع الصناعي. أما عن جوانب الخلل في تطبيق النظام فتترسخ بشكل رئيسي في: عدم التزام مجالس الإدارة كما يجب بقواعد السلوك المهني، وعدم إشراك القاعدة العامة للمساهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة وحرمانهم من الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك عدم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها، ولجوء بعض إدارات تلك الشركات إلى استعمال وسائل غير مشروعة كالرشاوى والمحسوبية للحصول على العقود.

هدفت دراسة المومني (٢٠١٠) إلى تقييم ضوابط تشكيل واليات عمل لجان التدقيق في الشركات الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لتعزيز الحاكمية المؤسسية. لتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبانة على أعضاء مجالس إدارة يمثلون (٦٧) شركة مساهمة مكونة من جزأين هما: ضوابط تشكيل واليات عمل لجان التدقيق. بلغ مجموع الاستبانات المسترده (118) استبانه. واستخدم الباحث الإحصاء الوصفي لفحص بيانات الدراسة واختبار فرضياتها .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن مجالس الإدارة تعطي أهمية متوسطة لكل من ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها، إذ تشير هذه النتائج إلى أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر إلى الاستقلالية والفعالية الكاملة.

هدفت دراسة الزريقات (٢٠١١) الى اختبار اثر تعليمات دليل الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية، وذلك اعتماداً على مدى تأثير بنود الدليل على مكونات جودة التدقيق، والتي حددها معهد المدققين الداخليين الامريكي، وتم جمع بيانات الدراسة عن طريق توزيع استبانة على موظفي إدارات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية بمسمياتهم المختلفة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دور هام لتعليمات الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية، وذلك من خلال تأثير تعليمات هذا الدليل وبشكل مهم احصائياً في مكونات جودة التدقيق الداخلي المتمثلة في زيادة الالتزام بميثاق اخلاقيات وظيفة التدقيق الداخلي، وزيادة الالتزام في معايير التدقيق الداخلي، وتطوير الأداء المهني للمدققين الداخليين وتحسين ممارسات وأساليب التدقيق، وأوصى الباحث القطاعات الاقتصادية الأخرى والجهات المشرفة عليها بخلاف البنوك بضرورة تبني هذا الدليل لتحسين جودة التدقيق الداخلي.

هدفت دراسة العبدلي (٢٠١٢) الى قياس أثر دعائم الحاكمية المؤسسية في جودة عملية التدقيق الداخلي، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، في حين تكونت عينة الدراسة من (١١٤) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء اقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في اقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الشركات. وخلصت الدراسة الى وجود اثر لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وقد أوصى الباحث بالتأكيد على اهمية الالتزام بالافصاح والشفافية، وذلك نظراً لتأثيرها الواضح على جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدي التقيد والالتزام بتنفيذ المهام التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين في الشركة، بالإضافة الى إيلاء استقلالية المدقق الداخلي الأهمية التي يستحقها.

هدفت دراسة الشرايري، (٢٠١٢) الى بيان اثر الحاكمية في فاعلية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية العاملة في الأردن وعددها (٢٢) بنك، وقد كان المتغير المستقل هو المبادئ الصادرة عن لجنة بازل المحدثة وعددها (٨) مباديء، والخاصة بحوكمة المصارف، وقد تم تصميم استبانة وزعت على المدققين الداخليين، وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفتهم أعضاء لجنة تدقيق في كل بنك، وقد بلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (١٠٢) استبانة، وتم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة الانحدار المتعدد، وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر للحاكمية المؤسسية في فعالية التدقيق الداخلي وبشكل عام في البنوك التجارية الأردنية، وأوصت الدراسة ضرورة توفير الدعم من قبل الإدارة التنفيذية لاستقلالية نشاط التدقيق الداخلي، مما يعزز مستوى فاعلية التدقيق الداخلي.

هدفت دراسة الصوص (٢٠١٢) إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين ومدققي الحسابات الخارجيين ومفتشي سلطة النقد على تلك المصارف، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، حيث تم تصميم استبانه كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من مدققي الحسابات الداخليين وعددهم ٥٧ ومدققي الحسابات الخارجيين وعددهم ٢٥ ومفتشي سلطة النقد الفلسطينية وعددهم 20. وكان من أهم نتائج **الدراسة** أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان التدقيق في المصارف أثناء تنفيذ مهامها. اوصت الدراسة بضرورة تحديد مفاهيم الاستقلالية لنشاط التدقيق الداخلي.

هدفت دراسة أبو ريدة (٢٠١٤) الى التعرف على دور مجالس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، واتبع الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذا الهدف، حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والمكون من أعضاء مجالس إدارة المصارف المدرجة في بورصة فلسطين وعددهم ٦٩ عضو. وتوصلت هذه الدراسة الى ان مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تزيد من فاعلية لجان التدقيق بدرجة كبيرة في المجالات التالية: التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي والتدقيق الخارجي وإعداد التقارير المالية. وخلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها: انه على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا اكثر استجابة واهتماماً في تفعيل دور لجان التدقيق في تأدية المهام الموكلة اليهم، والتركيز على قدرات لجان التدقيق في الجوانب المالية واكسابهم المهارات المصرفية اللازمة.

وهدفت دراسة الشيخ ومحمد (٢٠١٧) إلى الوقوف على فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية حيث اتضح من خلال البحث أن للتدقيق الداخلي دور فعال في اعادة هيكلية نظام الرقابة الداخلية. هذا وقد تناولت الدراسة أيضا التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في ظل بيئة مؤسسية تطبق مفهوم حوكمة الشركات وابراز دور الحوكمة في التنسيق فيما بينهم. وقد اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج العلمي المعاصر، القائم على المزج بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث قام الباحثان باستقراء ما جاء في الادب المحاسبي من أبحاث وإصدارات للمنظمات ذات الصلة بموضوع البحث. وقد توصيل الباحثان الى عدة نتائج أهمها هو اثبات دور التدقيق الداخلي الفعال في تقويم نظام الرقابة الداخلية، واظهار التطور الذي حدث لمفهوم التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات. أما أهم التوصيات، فهي ضرورة تطوير دور التدقيق الداخلي بالشكل الذي يوضح مدي تأثيره في تقويم الرقابة الداخلية، وضرورة إصدار معايير خاصة بحوكمة الشركات.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Ziegenfuss, (2000) والتي قامت بتقديم نتائج دراسة قامت بها الشبكة معلومات التدقيق الداخلي العالمية (GAIN)، التابعة لمعهد المدققين الداخليين لتحديد افضل مؤشرات قياس اداء التدقيق الداخلي، حيث قامت بإجراء مسح لعدد من المدراء التنفيذيين للتدقيق الداخلي الذين يملكون عضوية في معهد المدققين الداخليين ، واستخدمت الدراسة بطاقة الاداء المتوازن لتحديد هذه المؤشرات والمقاييس، ونتج عن هذه الدراسة عدد من افضل مؤشرات قياس اداء التدقيق الداخلي وهي (خبرة فريق التدقيق الداخلي، نسبة المدققين الداخليين الذين يحملون شهادات مهنية، متوسط عدد الدورات التدريبية لموظفي التدقيق الداخلي، عدد طلبات الادارة -المهام الاستشارية-، عدد المهام المنجزة في خطة التدقيق الداخلي، وعدد الملاحظات التدقيقية).

هدفت دراسة Abbott, et. al., (2002) إلى اختبار مدى تأثير توافر خصائص معينة في لجان التدقيق واحتمالية التحريف في البيانات المالية في حالة فقدان هذه الخصائص بشكل جزئي أو كلي، وقد شملت عينة الدراسة ٥٠٠ شركة أمريكية من قطاعات مختلفة .وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية - :

- أن ٧٤ %من لجان التدقيق في هذه الشركات تتكون من أعضاء خارجيين مستقلين .
- أن ٥٧ %من هذه اللجان عقدت خلال العام أربعة اجتماعات فأكثر.
- أن ٧٩ %من اللجان تشتمل اللجنة على عضو واحد على الأقل ذي خبرة محاسبية أو مالية
- أن ٣٨ % فقط من هذه اللجان امتازت بالخصائص الثلاث مجتمعة (استقلالية الأعضاء، عقد أربعة اجتماعات فأكثر في السنة، توافر خبير محاسبي أو مالي واحد في اللجنة على الأقل).
- يوجد علاقة عكسية بين توافر الخصائص الثلاث وبين حدوث تحريف في البيانات المالية.
- -يوجد علاقة طردية بين افتقار اللجنة لواحد على الأقل من أعضاءها للخبرات المحاسبية أو المالية وبين إمكانية التحريف في البيانات المالية، واوصت الدراسة بضرورة توافر الأعضاء ذوي الخبرات المالية من أجل تعزيز الدور الإشرافي والرقابي الذي يجب أن تلعبه هذه اللجان في عمليات التقرير والإبلاغ المالي.

وعملت دراسة Stewart and Munro , (2007) على فحص مدى تأثير وجود لجنة التدقيق، وتكرار اجتماعاتها، وحضور المدقق لها على السمات المختلفة للتدقيق الخارجي من وجهة نظر المدقق الخارجي ، وقد تكونت عينة الدراسة من ٧٩ شركة استرالية مدرجة في سوق الأوراق المالية ،خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٤ ، حيث عكست هذه الدراسة تصورات المدقق الخارجي ، لأنها جاءت بعد صدور قانون (Sarbanes Oxley) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٢ ، وفي أثناء تطبيق استراليا لقانون الحوكمة الذي يعرف بـ (٩ CLERP)وقد تم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن وجود لجنة التدقيق وعدد مرات اجتماعها وحضور المدقق الخارجي لهذه الاجتماعات أمور تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق ، كما أن مدقق الحسابات الخارجي يؤمن بان وجود لجنة تدقيق أمر مهم لتخفيض مخاطر التدقيق الملموسة ، وتخفيض هذه المخاطر أيضا بتكرار اجتماعات لجنة التدقيق وحضور المدقق لها، الا انه لا يوجد تأثير لوجود لجنة التدقيق على الاختبارات التي يجريها المدقق الخارجي ولا على الزمن الذي يقضيه في عملية التدقيق ، وان وجود لجنة التدقيق يساعد على حل النزاعات والصراعات مع الإدارة ويؤدي إلى تحسين جودة التدقيق.

وهدفت دراسة Alzeban (2015) إلى تقديم دليل تجريبي على الارتباط بين خصائص لجنة التدقيق وتطابق التدقيق الداخلي مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، وقام الباحث بتوزيع الاستبانة على مدراء التدقيق الداخلي في الشركات السعودية المدرجة في السوق المالي السعودي للحصول على بيانات الدراسة وتلقى ٧٤ استجابة قابلة للدراسة.أشارت نتائج الدراسة إلى أن خصائص لجنة التدقيق (وجود أعضاء مستقلين في اللجنة ، وخبرة الأعضاء في التدقيق والمحاسبة والاجتماع مع المدققين الداخليين) تؤثر على توافق التدقيق الداخلي مع المعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي.

اما **دراسة Dewayanto, et al .(2017)** فهدفت الى استكشاف أثر هيكل الملكية ولجنة التدقيق على افصاحات الرقابة الداخلية، وذلك بالمقارنة ما بين اندونيسيا والفلبين باستخدام نفس مؤشرات الرقابة الداخلية في الدراسة بين البلدين. وتكون مجتمع الدراسة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصتي اندونيسيا والفلبين للفترة من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٣ مع اختيار عينة هادفة للدراسة، وتوصلت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المستخدم في الدراسة الى وجود اختلاف في تأثير هيكل الملكية ولجنة التدقيق على افصاحات الرقابة الداخلية وذلك ما بين البلدين مدار الدراسة، واكتشف الباحثين ان هيكل الملكية ولجان التدقيق بشكل عام يعملان على تحسين افصاحات الرقابة الداخلية والذي قد يعكس وجود رقابة داخلية قوية، مما يؤدي الى زيادة الموثوقية في التقارير المالية وتقليل مخاطر الثقة تجاه البيانات المالية غير الصحيحة التي يتلقاها أصحاب المصلحة، بالإضافة الى ذلك توصلت الدراسة أيضاً الى ان الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق مهمة فيما يتعلق بتعقيد البيانات المالية وذلك لتقليل إعادة صياغة التقارير المالية، وان أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم معرفة اكبر بالتقارير المالية لديهم إمكانية اكبر لاكتشاف الأخطاء الجوهرية.

هدفت دراسة Abu **zraiq, and Fadzil, (2018)** الى اختبار العلاقة ما بين خصائص لجنة التدقيق واداء الشركات الأردنية حيث تم قياس أداء الشركات من خلال معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكيةROE. استخدمت هذه الدراسة طريقة الانحدار OLS لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وتألفت بيانات الدراسة من ٢٢٨ شركة من القطاعين الصناعي والخدمي. وتوصلت الدراسة الى وجود اتجاه إيجابي ولكن غير معنوي بين حجم لجنة التدقيق والعائد على الأصول. في حين أن العلاقة ما بين حجم لجنة التدقيق وربحيةالسهم الواحد EPS هي علاقة إيجابية ومهمة. بالإضافة الى ذلك أظهرت نتيجة الدراسة الى ان اجتماعات لجنة التدقيق لها اثر إيجابي كبير على معدل العائد على الأصول ROA، في حين كان اثر اجتماعات لجنة التدقيق على ربحية السهم الواحد EPS إيجابي ولكنه غير ذو أهمية.

هدفت **دراسة Elnafabi(2019)** الى استكشاف اثر خصائص لجنة التدقيق على فعالية ممارسة حوكمة الشركات بين الشركات السودانية المساهمة العامة، حيث وضع العديد من المؤشرات التي تخص فعالية ممارسة حوكمة الشركات، وتم استخدام طريقة الانحدار OLS لاختبار تأثير الخصائص الرئيسية للجنة التدقيق وهي (حجم لجنة التدقيق والخبرة العملية لأعضاء لجنة التدقيق ومؤهلات لجنة التدقيق والشهادات المهنية التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق) على الممارسة الفعالة للحاكمية المؤسسية. وتوصلت الدراسة الى ان حجم لجنة التدقيق له تأثير إيجابي على مؤشر الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، بالإضافة الى ان امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لمؤهلات علمية في مجال المحاسبة والمالية يمكن ان يزيد من مؤشر الممارسة الجيدة والفعالة للحاكمية المؤسسية، بالإضافة الى الأثر الإيجابي لخبرات أعضاء لجنة التدقيق وامتلاكهم للشهادات المهنية على هذا المؤشر.

٢-٦ ملخص الدراسات السابقة

يظهر الجدول (٣) ملخصاً للدراسات السابقة، حيث تم ترتيب الدراسات حسب التسلسل الزمني مع توضيح أهم النتائج التي تم الوصول اليها.

جدول رقم (٣) ملخص الدراسات السابقة

الرقم	الدراسة	بيئة التطبيق	الهدف	النتائج

١	دراسة Ziegenfuss, (2000)	الولايات المتحدة الامريكية	تحديد افضل المؤشرات لقياس اداء التدقيق الداخلي	نتج عن الدراسة عدد من افضل المؤشرات لقياس اداء التدقيق الداخلي نتجت عن عملية مسح لعدد من المنظمات.
١	دراسة Abbott, et. Al. (2002)	الولايات المتحدة الأمريكية	دراسة خصائص لجنة التدقيق والتحريفات المالية	توجد علاقة ما بين توفر خصائص معينة للجنة التدقيق وبين إمكانية حدوث تحريف في البيانات المالية.
٢	دراسة، مطر ونور، (٢٠٠٧)	الاردن	دراسة مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمباديء الحاكمية المؤسسية	مستوى الالتزام بمباديء الحاكمية المؤسسية يتراوح من بين مقبول ومتوسط، ومستوى الالتزام يميل لصالح القطاع المصرفي على القطاع الصناعي.
٣	دراسة Stewart andMunro،(2007)	استراليا	اختبار تأثير وجود لجنة التدقيق وتكرار اجتماعاتها على المدقق الخارجي.	وجود لجنة تدقيق وتكرار اجتماعاتها يقلل من مخاطر التدقيق، ويزيد من جودة التدقيق الخارجي ويساعد على حل النزاعات ما بين المدقق الخارجي والإدارة التنفيذية.
٤	دراسة المومني،(٢٠١٠)	الأردن	تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات	مجالس الإدارة تعطي أهمية متوسطة لكل من ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها، إذ تشير هذه النتائج إلى أن لجان التدقيق لا تزال تفتقر إلى الاستقلالية والفعالية الكاملة
٥	دراسة الزريقات، (٢٠١١)	الأردن	دراسة اثر دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن البنك المركزي الأردني في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية.	وجود دور هام لتعليمات الحاكمية المؤسسية في تحسين جودة التدقيق الداخلي للبنوك الأردنية
٦	دراسة العبدلي، (٢٠١٢)	الكويت	دراسة اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.	وجود اثر لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والاستقلالية، والقوانين والأنظمة) في جودة التدقيق الداخلي
٧	دراسة الشرايري، (٢٠١٢)	الأردن	دراسة أثر الحاكمية على فعالية التدقيق الداخلي في ظل مبادئ لجنة بازل المحدثة.	وجود أثر للحاكمية في فعالية التدقيق الداخلي وبشكل عام في البنوك التجارية الأردنية.

٨	دراسة الصوص، (٢٠١٢)	دولة فلسطين المحتلة	تقييم مدى فاعلية دور لجان التدقيق في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي.	يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان التدقيق الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسئوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات
٩	دراسة أبو ريدة، (٢٠١٤)	دولة فلسطين المحتلة	تقييم دور مجلس الإدارة في تحسين أداء لجان التدقيق في ظل الحاكمية المؤسسية	ان مجالس الإدارة في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين تزيد من فاعلية لجان التدقيق بدرجة كبيرة في المجالات التالية: التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلي، التدقيق الخارجي، إعداد التقارير المالية.
١٠	دراسة alzeban (2015)	السعودية	دراسة اثر لجنة التدقيق على تطابق التدقيق الداخلي للمعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي.	خصائص لجنة التدقيق (وجود أعضاء مستقلين في اللجنة، وخبرة الأعضاء في التدقيق والمحاسبة والاجتماع مع المدققين الداخليين المعتمدين) تؤثر على توافق التدقيق الداخلي مع المعايير الدولية لممارسة التدقيق الداخلي.
١١	دراسة الشيخ ومحمد (٢٠١٧)	العراق	دراسة كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي واثرة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	اثبات دور التدقيق الداخلي الفعال في تقويم نظام الرقابة الداخلية، واظهار التطور الذي حدث لمفهوم التدقيق الداخلي في ظل حوكمة الشركات
١٢	دراسة Dewayanto, .(2017) Suhardjanto, Bandi and setiadi	اندونيسيا والفلبين	استكشاف أثر هيكل الملكية ولجنة التدقيق على افصاحات الرقابة الداخلية، وذلك بالمقارنة ما بين اندونيسيا والفلبين	هيكل الملكية ولجان التدقيق بشكل عام يعملان على تحسين افصاحات الرقابة الداخلية والذي قد يعكس وجود رقابة داخلية قوية.

١٣	دراسة Abu zraiq, M. and Fadzil (2018)	الاردن	اختبار العلاقة ما بين خصائص لجنة التدقيق واداءالشركات الأردنية	وجود اتجاه إيجابي ولكن غير هام/ غير معنوي بين حجم لجنة التدقيق والعائد على الأصول. - العلاقة ما بين حجم لجنة التدقيق وربحيةالسهم الواحد EPS هي علاقة إيجابية ومهمة. - اجتماعات لجنة التدقيق لها اثر إيجابي كبير مع معدل العائد على الأصول ROA، - اجتماعات لجنة التدقيق على ربحية السهم الواحد EPS إيجابي ولكنه غير ذات أهمية.
١٤	دراسة Elnafabi(2019)	السودان	استكشاف اثر خصائص لجنة التدقيق على فعالية ممارسة حوكمة.	حجم لجنة التدقيق له تأثير إيجابي على مؤشر الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، بالإضافة الى ان امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لمؤهلات علمية في مجال المحاسبة والمالية يمكن ان يزيد من مؤشر الممارسة الجيدة والفعالة للحاكمية المؤسسية، بالإضافة الى الأثر الإيجابي لخبرات أعضاء لجنة التدقيق وامتلاكهم للشهادات المهنية على هذا المؤشر.

٢-٧ فرضيات الدراسة:

من خلال التساؤلات التي طرحتها الدراسة، والأهداف التي تسعى الى تحقيقها، وبالرجوع الى الأدبيات السابقة، فقد تم صياغة فرضيات هذه الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى H0-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية) وخصائص لجنة التدقيق (مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق , وفعالية لجنة التدقيق) على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية.

الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات وخبرات لجنة التدقيق على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة H01-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجنة التدقيق على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية H0-2: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية (الملكية الاجنبية، والملكية المؤسسية) ولخصائص لجنة التدقيق (مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق، وفعالية لجنة التدقيق) على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الاولى H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الاجنبية على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية H02-2: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة H02-3: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات وخبرات لجنة التدقيق على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة H02-4: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجنة التدقيق على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، والبالغ عددها (١٦) بنك، خلال الفترة من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٨، فيما تمثلت عينة الدراسة بجميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة والبالغ عددها (١٣) بنك.

٣-٣ مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث في جمع بياناته على مقابلة بعض مدراء التدقيق الداخلي في البنوك بالإضافة الى المستويات الأخرى في دوائر التدقيق الداخلي بالاضافة الى الاتصال بالمعنيين بإعداد خطط التدقيق الداخلي السنوية للبنوك عينة الدراسة، حيث تم وضع مجموعة من المؤشرات وذلك على شكل أسئلة لقياس مستوى أداء التدقيق الداخلي (هيكل ومهام التدقيق الداخلي، والتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي) في البنوك التجارية وتمت الإجابة على هذه الأسئلة لبعض البنوك دون الحاجة للمقابلة أما البعض الاخر فقد كان هناك حاجة للتواجد الفعلي للحصول على الإجابات وذلك عن طريق مقابلة بعض مدراء التدقيق الداخلي او احد الموظفين المعنيين بإعداد ومتابعة خطة التدقيق السنوية وتمت هذه العملية خلال الفترة (٢٠١٩/٢/٣ وحتى نهاية شهر نيسان لعام ٢٠١٩)، بالإضافة للرجوع الى البيانات المنشورة في التقارير السنوية للبنوك والتي تتعلق ببنود الحاكمية المؤسسية وانشطة التدقيق الداخلي وغيرها من البيانات.

٣-٤ انموذج الدراسة

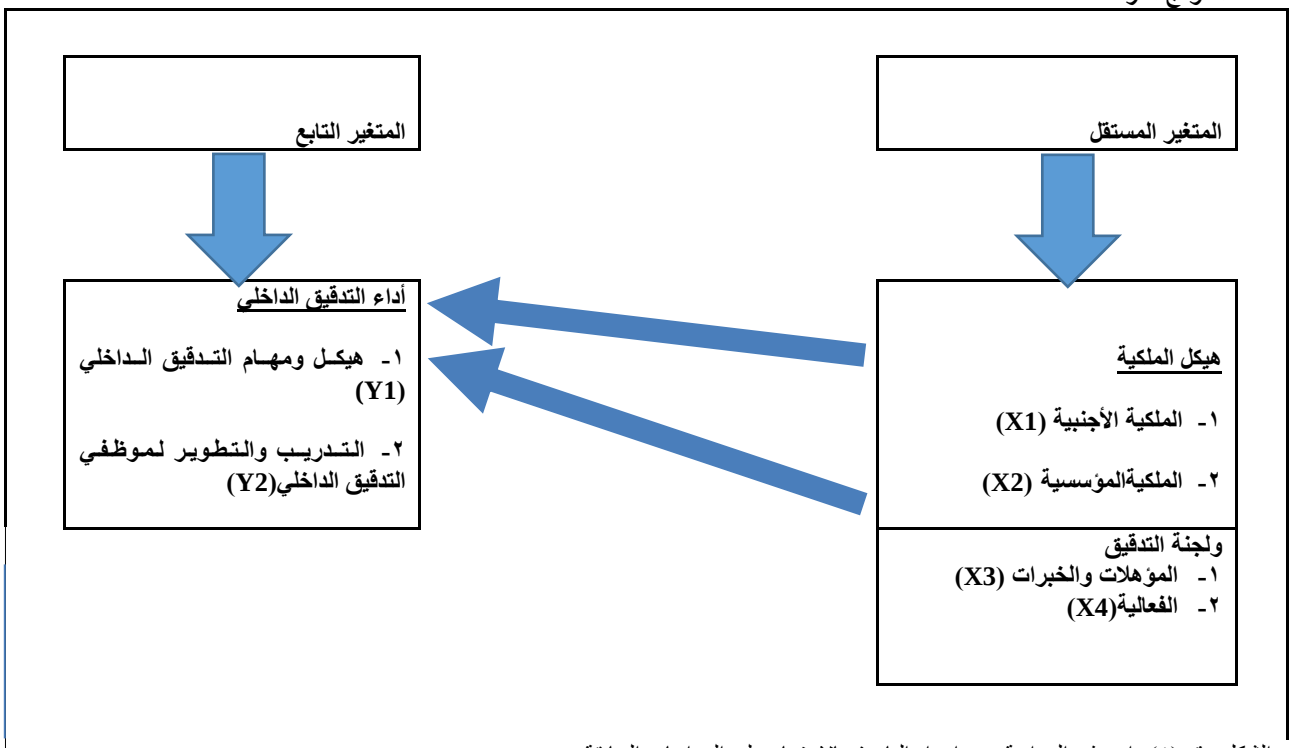

الشكل رقم (1)، إنموذج الدراسة، من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

٣-٥ النموذج القياسي لاختبار فرضيات الدراسة:

تم اعتماد النموذج المستخدم في دراسة (Dewayanto,et al, 2017) لهذه الدراسة، مع تعديل بعض المتغيرات المختلفة حيث استخدم الباحثون افصاحات الرقابة الداخلية كمتغير تابع في حين تم استخدام أداء التدقيق الداخلي كمتغير تابع في هذه الدراسة، وبالتالي سيكون نموذج الدراسة كالآتي:

$$Y1_{it}= \beta0_{it}+\beta1X1_{it}+\beta2X2_{it}+\beta3X3_{it}+\beta4X4_{it}+e_{it}$$

$$Y2_{it}=\beta0_{it}+\beta1X1_{it}+\beta2X2_{it}+\beta3X3_{it}+\beta4X4_{it}+e_{it}$$

حيث ان :

Y1: المؤشر الاول لقياس أداء التدقيق الداخلي للبنك (i) عن الفترة (t)، وذلك فيما يتعلق ببنود الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي (مرفق مؤشرات القياس آخر الدراسة).

Y2: المؤشر الثاني لقياس أداء التدقيق الداخلي للبنك (i) عن الفترة (t)، وذلك فيما يتعلق ببند التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي بالاعتماد على عدد الدورات التدريبية لموظفي التدقيق الداخلي.

X1: الملكية الاجنبية للبنك (i) عن الفترة (t)، **وتم قياسها** بنسبة الأسهم المملوكة من قبل المساهمين الأجانب.

X2: الملكية المؤسسية للبنك (i) عن الفترة (t)، وتم قياسها بنسبة الأسهم المملوكة من المؤسسات.

X3: مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق بالاعتماد على اعداد اعضـــاء لجنة التدقيق ذوي الخبرة المالية وفي التدقيق الداخلي والخارجي (مرفق مؤشـــرات القياس آخر الدراسة).
X4: فعالية لجنة التدقيق بالاعتماد على عدد جلســـات اللجنة لوحدها ومع المدققين الداخليين ومع المدققين الخارجيين (مرفق مؤشـــرات القياس آخر الدراسة).

٣-٦ قياس متغيرات الدراسة

اولاً: المتغيرات التابعة (أداء التدقيق الداخلي):

بالنظر الى الملحق رقم (١) والذي يبين مؤشـــرات قياس أداء التدقيق الداخلي (الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي، والتدريب والتطويرلموظفي التدقيق الداخلي) والتي تم الاعتماد فيها على خطط التدقيق الداخلي في البنوك عينة الدراســـة عند اعداد مؤشـــرات القياس، وبالاســـتناد الى دراســـة (Ziegenfuss, 2000) حيث تناولت افضـل مؤشرات لقياس اداء التدقيق الداخلي والمستخدم فيها (خبرة فريق التدقيق الداخلي، نسبة المدققين الداخلين الذين يحملون شـهادات مهنية، متوسـط عدد الدورات التدريبية المنعقدة لموظف التدقيق الداخلي، عدد طلبات الادارة - المهام الاسـتشـارية-، عدد المهام المنجزة في خطة التدقيق، عدد الملاحظات التدقيقية)، في حين اســـتخدمت هذه الدراســـة المؤشـــرات التالية لقياس المتغير التابع الاول المتعلق بالهيكل والمهام للتدقيق الداخلي (نسبة عدد المدققين الداخليين الى عدد الموظفين في البنوك التجارية الاردنية، نسبة عدد المدققين الداخليين الذين يحملون شهادات مهنية الى عدد المدققين الداخليين، نسبة عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق السنوية الى عدد المدققين الداخليين، نسبة عدد الملاحظات الناتجة عن المهام التدقيقية الى عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق السـنوية، نسـبة عدد المهام الاسـتشـارية الى عدد المدققين الداخليين)، كما تم قياس المتغير التابع الثاني المتعلق بالتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي عن طريق مؤشر عدد الدورات التدريبية المنعقدة لموظفي التدقيق الداخلي.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

الملكية الاجنبية Foreign Ownership : تم قياس الملكية الاجنبية بنسبة الأسـهم المملوكة من قبل المسـاهمين الأجانب، ذلك وفق ما تم إستخدامه في العديد من الدراسات مثل دراسة (Al-Amarneh, 2014; Darusa et al., 2013).

الملكية المؤسسية Institutional ownership: تم قياس الملكية المؤسسية بنسبة الأسـهم المملوكة من المؤسسات، وذلك وفق ما تم إستخدامه في العديد من الدراسات مثل دراسة (Oh et al., 2011).

مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق Audit committee qualifications: تم قياس هذا المتغير بعدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرات ومؤهلات في مجالات المالية والمحاسبة والتدقيق الداخلي والخارجي، ووفق ما تم استخدامه في العديد من الدراسات مثل دراسة (Dewayanto, et al, 2017) و دراسة (Adel and Maissa, 2013).

فعالية لجنة التدقيق Audit committee effectiveness: تم قياس هذا المتغير بعدد اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي ذاتها وعدد اجتماعات اللجنة مع دائرة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، ووفق ما تم استخدامه في العديد من الدراسات مثل دراسة (Drogalas, et al. 2016) و دراسة (Adel and Maissa, 2013).

٤-٢وصف متغيرات الدراسة

٤-٢-١وصف متغير الدراسة التابع (أداء التدقيق الداخلي)

وقد تمثل المتغير التابع (بأبعاد أداء التدقيق الداخلي بكل من مؤشـــر الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي، ومؤشـــر التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي)، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بهيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية) ولجنة التدقيق (مؤهلات وخبرات أعضاء لجنة التدقيق، فعالية لجنة التدقيق)، ويعرض الجدول التالي المقاييس الاحصائية الوصفية المتعلقة بالمتغيرات التابعة للدراسة:

جدول (٤): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة التابعة للفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

المتغير	الوسط الحسابي	أعلى مشاهدة	أدنى مشاهدة	الانحراف المعياري
مؤشرات قياس المتغير التابع الأول هيكل ومهام للتدقيق الداخلي				
نسـبة عدد المدققين الداخليين الى عدد الموظفين	0.0224	0.0553	0.00752	0.0125
نسبة عدد المدققين الداخليين الذين يحملون شـهادات مهنية الى عدد المدققين الداخليين	0.0527	0.2222	0	0.0526
نسبة عدد الملاحظات الناتجة عن المهام التدقيقية الى عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق	6.6873	10	3.75	1.6673
نسـبة عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق الداخلي السـنوية الى عدد المدققين الداخليين	3.7613	6.5	2.1739	1.0169

نسبة عدد المهام الاستشارية الى عدد المدققين الداخليين	.07571	3.210	0.384	814٤0.
مؤشر قياس المتغير التابع الثاني التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي				
عدد الدورات التدريبية لموظفي التدقيق الداخلي	١٨	٣٣	9	١٢٢.٦
تم قياس أداء التدقيق الداخلي بمجموع قيم المؤشرات المتعلقة بهيكل وأداء التدقيق الداخلي كمتغير تابع اول لأداء التدقيق الداخلي والتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي (عدد الدورات التدريبية لموظفي التدقيق الداخلي) كمتغير تابع ثاني لأداء التدقيق الداخلي لكل بنك ولكل سنة من سنوات الدراسة مقسومة على العدد الكلي لتلك المؤشرات				

ومن الممكن ان يتم توضيح المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة التابعة الواردة في الجدول أعلاه على النحو التالي:

نسبة عدد المدققين الداخليين الى عدد موظفي البنك: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة عدد المدققين الداخليين الى عدد الموظفين في البنوك التجارية الأردنية (0.0224) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.0125)، وبلغت قيمة أعلى مشاهدة خلال الفترة (٠,٠٥٥٣٢)، في حين بلغت قيمة أدنى مشاهدة (0.00752) ، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في بنك سوستيه جينرال (0.0516)، وكان متوسط عدد المدققين الداخليين في هذا البنك (13.8) مدقق داخلي، كما بلغ متوسط عدد الموظفين في البنك (٢٦٧) موظف، في حين بلغ ادنى متوسط حسابي في البنك العربي (0.00826) وكان متوسط عدد المدققين الداخليين في هذا البنك (42) مدقق داخلي، في حين بلغ متوسط عدد الموظفين في البنك العربي (5079.4) موظف، وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق في القيم القصوى إلى وجود تباين بين البنوك التجارية في نسبة المدققين الداخليين الى عدد الموظفين في البنوك التجارية الأردنية.

نسبة عدد المدققين الداخليين الذين يحملون شهادات مهنية الى عدد المدققين الداخليين: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة عدد المدققين الداخليين الذين يحملون شهادات مهنية الى عدد المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية (0.0527) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.0526)، وبلغت قيمة أعلى مشاهدة خلال الفترة (0.2222)، في حين بلغت قيمة أدنى مشاهدة (0.00) ، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في البنك العربي (0.10929)، في حين بلغ ادنى متوسط حسابي في البنك الاستثماري العربي (٠,٠٠) وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق في القيم القصوى إلى وجود تباين بين البنوك التجارية في عدد المدققين الذين يحملون شهادات مهنية .

نسبة عدد الملاحظات الناتجة عن المهام التدقيقية الى عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق السنوية: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة عدد الملاحظات الناتجة عن المهام التدقيقية الى عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق السنوية في البنوك التجارية الأردنية (٦,٦٨٧٣) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، كما بلغ الانحراف المعياري (١,٦٦٧٣)، وبلغت قيمة أعلى مشاهدة خلال الفترة (١٠) للبنك الاردني الكويتي وبمتوسط حسابي (8.5271) ، في حين بلغت قيمة أدنى مشاهدة (3.75) لبنك سوستيه جنرال وبمتوسط حسابي (4.0545)، وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق في قيم المشاهدات إلى وجود تباين بين البنوك التجارية في نسبة عدد الملاحظات الناتجة عن المهام التدقيقية الى عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق السنوية.

نسبة عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق الداخلي السنوية الى عدد المدققين الداخليين: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق الداخلي السنوية الى عدد المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية (٣,٧٦١٣) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) كما بلغ الانحراف المعياري (١,٠١٦٩)، وبلغت اعلى مشاهدة خلال الفترة (٦,٥) لبنك الاتحاد وبمتوسط حسابي (٥,٧٦٧٩)، في حين بلغت أدنى مشاهدة (٢,١٧٣٩) للبنك الاردني الكويتي وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٣٦٦) ، وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق بين قيم المشاهدات الى وجود تباين بين البنوك التجارية الأردنية في نسبة عدد المهام التدقيقية في خطة التدقيق الداخلي السنوية الى عدد المدققين الداخليين ، ويمكن تفسير هذا التباين الى اختلاف نسبة المدققين الداخليين الى عدد الموظفين بين البنوك التجارية الأردنية ومن الممكن ان يعزى هذا الاختلاف الى تفاوت الخبرات بين المدققين الداخليين في البنوك التجارية الاردنية.

نسبة عدد المهام الاستشارية الى عدد المدققين الداخليين: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة عدد المهام الاستشارية الى عدد المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأردنية (١,٠٧٥٧) مهمة استشارية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) كما بلغ الانحراف المعياري (٠,٤٨١٤)، وبلغت اعلى مشاهدة خلال الفترة (٣,٢١٠) لبنك الاردن وبمتوسط حسابي (١,٦٥٢٦) مهمة استشارية، في حين بلغت أدنى مشاهدة (٠,٣٨٤) لبنك سوستيه جنرال وبمتوسط حسابي (٠,٥٦٠٩)، وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق بين قيم المشاهدات الى وجود تباين نسبي بين البنوك التجارية الأردنية في لنسبة عدد المهام الاستشارية الى عدد المدققين الداخليين بين البنوك التجارية الاردنية، ويعزى هذا التباين الى التفاوت في حجم العمليات والانشطة بين البنوك التجارية الاردنية، بالاضافة الى تفاوت خبرات المدققين الداخليين بين البنوك التجارية الاردنية، ومن الممكن ايضاً ان يعزى الى التفاوت في اعداد المدققين الداخليين بين البنوك التجارية الاردنية.

عدد الدورات التدريبية لموظفي التدقيق الداخلي: بلغ المتوسط الحسابي لعدد الدورات التدريبية لموظفي التدقيق الداخلي (١٨) دورة تدريبية في السنة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، وبانحراف معياري (٦,١٢٢)، كما بلغ أعلى متوسط حسابي في البنك العربي (٣١) دورة تدريبية في السنة، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك التجاري (١٠,٤) دورة تدريبية في السنة. وبلغت أكبر مشاهدة تم تسجيلها (٣٣) وهي لدى البنك العربي، في حين ظهرت أقل مشاهدة في البنك التجاري (٩). وتشير قيم النسب إلى وجود تباين في مؤشر التدريب والتطوير بين البنوك التجارية الاردنية، ومن الممكن ان يعزى ذلك الى ان البنوك الكبيرة مثل البنك العربي والذي يتصف بتعدد نشاطاته وتوسعه الجغرافي يحتاج الى تدريب وتطوير موظفي التدقيق لديه بشكل أكبر من البنوك ذات الحجم الأقل وذات التوسع الجغرافي القليل وذلك لتمكينهم من انجاز الاعمال الموكلة اليهم بكفاءة وفاعلية، ومواكبة آخر المستجدات على البيئة المصرفية.

٢-٢-٤وصف متغيرات الدراسة المستقلة

وقد تمثلت المتغيرات المستقلة بهيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية) وخصائص لجان التدقيق (مؤهلات وخبرات أعضاء لجنة التدقيق، فعالية لجنة التدقيق)، ويعرض الجدول التالي المقاييس الاحصائية الوصفية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة للدراسة:

جدول (٥): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة للفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)

المتغير	الوسط الحسابي	اعلى مشاهدة	ادنى مشاهدة	الانحراف المعياري
مؤشرات قياس المتغير المستقل هيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية)				
الملكية الأجنبية	0.389	0.891	0.045	0.294
الملكية المؤسسية	0.159	0.337	0.000	0.102
مؤشرات قياس المتغير المستقل لجنة التدقيق (مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق)				
عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون خبرات ومؤهلات مالية ومحاسبية	2.8	4.0	2.0	0.6
عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون خبرات في مجال التدقيق الداخلي	0.1	3.0	0.0	0.5
عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون خبرات في مجال التدقيق الخارجي	0.1	4.0	0.0	0.5
مؤشرات قياس المتغير المستقل لجنة التدقيق (فعالية لجنة التدقيق)				
عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق	7.6	21.0	.0٥	3.3
عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق مع إدارة التدقيق الداخلي	6.6	16.0	3.0	2.6
عدد الاجتماعات السنوية للجنة التدقيق مع المدقق الخارجي	3.4	4.0	1.0	1.0

تم قياس المتغيرات المستقلة للدراسة كالتالي:
١-مؤهلات لجنة التدقيق كمتغير مستقل اول للجنة التدقيق تم قياسه عن طريق استخدام المؤشرات (عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون مؤهلات وخبرات في مجالات المالية والمحاسبة، عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرات في مجال التدقيق الداخلي، عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرات في مجال التدقيق الخارجي) وذلك بنهاية كل سنة من سنوات الدراسة ولكل بنك من البنوك عينة الدراسة.
٢-تم قياس فعالية لجنة التدقيق كمتغير مستقل ثاني للجنة التدقيق عن طريق استخدام المؤشرات (عدد اجتماعات لجنة التدقيق نفسها، عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع إدارة التدقيق الداخلي، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي) وذلك بنهاية كل سنة من سنوات الدراسة ولكل بنك من البنوك عينة الدراسة)
٣-تم قياس الملكية الاجنبية بنسبة الأسهم المملوكة من قبل المساهمين الأجانب، وتم قياس الملكية المؤسسية بنسبة الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات.

ومن الممكن ان يتم توضيح المقاييس الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة الواردة في الجدول (٥) أعلاه على النحو التالي:

الملكية الأجنبية: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الملكية الأجنبية من رأس المال في البنوك التجارية الأردنية (0.389) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، أي ما نسبته (٣٨,٩)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.294)، وبلغت قيمة أعلى مشاهدة خلال الفترة (0.891) لبنك المؤسسة العربية المصرفية وبنسبة ملكية اجنبية بلغت (88.9)، في حين بلغت قيمة أدنى مشاهدة (0.046) لبنك الأردن وبنسبة ملكية اجنبية بلغت (0.045). ويشير الفرق في قيم المشاهدات إلى وجود تباين بين البنوك التجارية الاردنية في نسبة الملكية الأجنبية .
الملكية المؤسسية: بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الملكية المؤسسية من رأس المال في البنوك التجارية الأردنية (0.159) خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، أي ما نسبته (15.9%)، كما بلغ الانحراف المعياري (0.102)، وبلغت قيمة أعلى مشاهدة خلال الفترة (0.337) للبنك التجاري الأردني وبنسبة ملكية

مؤسسية بلغت (33.0%)، في حين بلغت قيمة أدنى مشاهدة (0.000) لبنك المؤسسة العربية المصرفية وبنسبة ملكية مؤسسية بلغت (0.005). وتشير قيمة الفرق في القيم القصوى إلى وجود تباين بين البنوك التجارية في نسبة الملكية المؤسسية.

عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون مؤهلات وخبرات مالية ومحاسبية: بلغ المتوسط الحسابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون مؤهلات وخبرات مالية ومحاسبية في البنوك التجارية الأردنية (2.8) عضو خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) كما بلغ الانحراف المعياري (0.6)، وبلغت اعلى مشاهدة خلال الفترة (4.0) للبنك العربي وبمتوسط حسابي (4.0) اعضاء، في حين بلغت أدنى مشاهدة (2.0) لبنك الأردن وبمتوسط حسابي بلغ (2.0) عضو، وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق بين قيم المشاهدات الى وجود تقارب نسبي بين البنوك التجارية الأردنية في عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين يمتلكون مؤهلات وخبرات مالية ومحاسبية ومن الممكن ان يعزى ذلك الى امتثال البنوك التجارية الأردنية لقواعد الحاكمية المؤسسية وتعديلاتها الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرات في مجال التدقيق الداخلي:بلغ المتوسط الحسابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرات في مجال التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية (0.1) عضو خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) كما بلغ الانحراف المعياري (0.5)، وبلغت اعلى مشاهدة خلال الفترة (3.0) لبنك المؤسسة العربية المصرفية وبمتوسط حسابي (0.6) عضو، في حين بلغت أدنى مشاهدة (0.0) لعشرة بنوك من البنوك عينة الدراسة وبمتوسط حسابي بلغ (0.0) عضو، وتشير هذه الأرقام الى ان العديد من اعضاء لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية لا يمتلكون خبرات في مجال التدقيق الداخلي.

عدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرات في مجال التدقيق الخارجي:بلغ المتوسط الحسابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق الذين لديهم خبرات في مجال التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية (0.1) عضو خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) كما بلغ الانحراف المعياري (0.5)، وبلغت اعلى مشاهدة خلال الفترة (4.0) لبنك الإسكان للتجارة والتمويل وبمتوسط حسابي (0.8) عضو، في حين حصلت باقي بنوك عينة الدراسة على متوسط حسابي بلغ (0.0) عضو، وتشير هذه الأرقام الى ان الغالبية العظمى من اعضاء لجان التدقيق في البنوك التجارية الأردنية لا يمتلكون خبرات في مجال التدقيق الخارجي.

عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة: بلغ المتوسط الحسابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة في البنوك التجارية الأردنية (7.6) عضو خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) كما بلغ الانحراف المعياري (3.3)، وبلغت اعلى مشاهدة خلال الفترة (21.0) لبنك المال الاردني وبمتوسط حسابي (14.2) اجتماع، في حين بلغت أدنى مشاهدة (5.0) لبنك الاردن وبمتوسط حسابي بلغ (5.0) اجتماعات، وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق بين قيم المشاهدات الى ان هناك تباين بين البنوك التجارية الأردنية في عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة، مع التنويه الى ان هناك التزام من قبل جميع البنوك التجارية الأردنية بالحد الأدنى لعقد اجتماعات لجنة التدقيق والمحددة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك والصادرة عن البنك المركزي الأردني.

عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع إدارة التدقيق الداخلي:بلغ المتوسط الحسابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق مع إدارة التدقيق الداخلي خلال السنة في البنوك التجارية الأردنية (6.6) اجتماع، وبلغ الانحراف المعياري (2.6)، وبلغت اعلى مشاهدة خلال الفترة (16.0) للبنك التجاري وبمتوسط حسابي بلغ (11.0) اجتماع، في حين بلغت أدنى مشاهدة (3.0) للبنك الأردني الكويتي وبمتوسط حسابي بلغ (4.2) اجتماعات، وتشير قيمة الانحراف المعياري والفرق بين قيم المشاهدات الى ان هناك تباين بين البنوك التجارية الأردنية في عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع إدارة التدقيق الداخلي خلال السنة

٣-٤اختبار ملاءمة البيانات للتحليل الاحصائي

تتعلق هذه الفقرة بإختبار مدى ملاءمة النموذج الخطي لبيانات الدراسة، حيث تم احتساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة لاختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد (الامتداد الخطي) Multicollinearity، كما تم اختبار استقرار السلاسل الزمنية Time Series Stationary، وفيما يلي عرض للإجراءات التي تم القيام بها قبل اختبار الفرضيات:

اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity Test

ان افتراض استقلال المتغيرات المستقلة في النموذج الخطي العام General Linear Model (GLM) هو اساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، ولا يمكن اعتبار النموذج ملائماً لعملية تقدير المعلمات إلا بتحقق هذا الفرض (Guajarati, 2004, 355)، وتشير هذه الظاهرة الى أن وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيم معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (6) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	الملكية الأجنبية	الملكية المؤسسية	فعالية لجان التدقيق	مؤهلات وخبرات لجان التدقيق
الملكية الأجنبية	1.00			
الملكية المؤسسية	-0.467*	1.00		
فعالية لجان التدقيق	0.191	-0.016	1.00	
مؤهلات وخبرات لجان التدقيق	-0.187	0.347*	0.039	1.00

(*) مهم عند مستوى دلالة ٠,٠٥

يبين الجدول (٦) أن قيمة أعلى معامل إرتباط كانت بين المتغيرين (الملكية الأجنبية) و(الملكية المؤسسية) هو (0.467-)، وهي قيمة تدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث أنها كانت أقل من (0.80±)، وعليه فإنه يمكن القول أن العينة تخلو من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati, 2004, 359).

ولتأكيد النتيجة السابقة، تم احتساب قيم معامل تضخم التباين ((Variance Inflation Factor (VIF) عند كل متغير، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (٧) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
الملكية الأجنبية	1.339
الملكية المؤسسية	1.411
فعالية لجان التدقيق	1.048
مؤهلات وخبرات لجان التدقيق	1.141

يبين الجدول (٧) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد ١ وأقل من العدد ١٠، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة (Gujarati, 2004, 253) .

اختبار استقرارية البيانات (السكون) لمتغيرات الدراسة (STATIONARY TEST)

ويشير استقرارا السلاسل الزمنية الى ثبات كل متوسط وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، وأن يكون التغاير Covariance بين فترتين زمنيتين معتمد فقط على الفجوة الزمنية Lag، وليس على الزمن الحقيقي الذي يتم فيه قياس التغاير، ويتم تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Root وذلك للتأكد فيما إذا كانت متغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وقد تم إجراء اختبار ((Levin-Lin- Chu (LLC) لاختبار فرضية ما إذا كانت المتغيرات تحتوي على جذر الوحدة (Unit root) ولملائمته للبيانات المقطعية المرتبطة بالزمن panel data، وفي حال احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة يتوجب أخذ الفروق لها لجعلها ساكنة، حيث أن الكثير من السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة لكنها تعطي قيم مرتفعة لـ(R^2,F,t) وهذا يؤدي إلى تفسير خاطئ ونتائج مضللة، لذا يجب إجراء اختبار جذر الوحدة لفحص مدى سكون السلاسل الزمنية. (Greene, 2003).

وتكون قاعدة القرار لاختبار (LLC) بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلسلة الزمنية) إذا كان مستوى الدلالة لقيمة الاختبار المحسوبة أكبر من 0.05، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (٨) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحتسبة عند المستوى	الاحتمالية P- Value	النتيجة
هيكل ومهام التدقيق الداخلي	-3.497	0.011	ساكن عند المستوى
التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي	-4.390	0.001	ساكن عند المستوى
الملكية الأجنبية	-5.771	0.000	ساكن عند المستوى
الملكية المؤسسية	-3.368	0.016	ساكن عند المستوى
فعالية لجان التدقيق	-5.800	0.000	ساكن عند المستوى
مؤهلات وخبرات لجان التدقيق	-3.610	0.008	ساكن عند المستوى

يشير الجدول (٨) الى نتائج اختبار استقرارية البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبار Levin-Lin-Chu (LLC). ومنه يتضح ان جميع بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة مستقرة مع مرور الزمن لان جميع القيم الاحتمالية (P- Value) للمتغيرات لم تتجاوز مستوى ٥٪، ولذلك نرفض فرضية وجود جذر الوحدة وتكون السلاسل الزمنية مستقرة.

تقدير نماذج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مدخل بيانات السلاسل زمنياً المقطعية (الجدولية) (Panel data Approach) والتي تضمنت سلاسل زمنية (time series) للمتغيرات داخل النموذج لكل شركة (بيان مقطعي) (Cross section) في العينة خلال فترة الدراسة، ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعا، وأقل ارتباطا بين المتغيرات، وعددا كبيرا من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية. ولقياس التأثير بين المتغيرات استخدم الباحث أساليب التقدير الخاصة بالنماذج الزمنية الطولية (Panel data)، وهي:

١- أنموذج الانحدار المشترك (Pooled Regression Model) (PRM)
٢- أنموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) (FEM)
٣- أنموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model) (REM).

ولتحديد أي من هذه النماذج ينبغي اختياره، واستخدامه في التحليل تم تطبيق اختبار (Lagrange Multiplier)، ويستخدم هذا الاختبار من أجل الاختيار بين(REM) و(PRM). كما تم استخدام اختبار(Hausman)، من أجل الاختيار بين (FEM) و(REM)، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (٩) اختبار (Lagrange Multiplier) واختبار (Hausman)

الفرضيات	Lagrange Multiplier		(Hausman)		الأنموذج الأكثر دقة وإتساقاً
	Ch^2	Sig	Ch^2	Sig	
H01	61.375	0.000	11.025	0.026	أنموذج الآثار الثابتة
H02	70.211	0.000	10.429	0.034	أنموذج الآثار الثابتة

- اختبار (Lagrange Multiplier): للمفاضلة بين أنموذج الانحدار المشترك وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0: أداء أنموذج الانحدار المشترك أكثر اتساقا من أنموذج الآثار العشوائية.
- اختبار(Hausman): للمفاضلة بين أنموذج الآثار الثابتة وأنموذج الآثار العشوائية، وتكون الفرضية العدمية كما يلي: H_0: أداء أنموذج الآثار العشوائية أكثر اتساقا من أنموذج الآثار الثابتة.

تشير نتائج الجدول (٩) الى أن أنموذج الآثار الثابتة هو الأكثر دقة في تقدير النماذج الخاصة بالفرضيات الرئيسية، حيث ظهر أن قيمة اختبار (Lagrange Multiplier) كانت أقل من ٠,٠٥، كما كانت قيمة اختبار هاوسمان (Hausman) كانت بمستوى دلالة أقل من ٠,٠٥.

٤-٤ اختبار الفرضيات

تتكون عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨)، وقد تم جمع البيانات الرقمية الخاصة بهذه البنوك للفترة المذكورة من تقاريرها السنوية والمقابلات التي اجريت، وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، ووصف متغيرات الدراسة سابقاً، سيعرض هذا الجزء من الدراسة اختبار الفرضيات، حيث تم اخضاع الفرضيات الرئيسة لتحليل الإنحدار المتعدد.

الفرضية الرئيسة الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية) وخصائص لجنة التدقيق (مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق، وفعالية لجنة التدقيق) على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (١٠) * نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى H01

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
هيكل ومهام التدقيق الداخلي	الملكية الأجنبية	0.209	0.067	3.134	0.003
	الملكية المؤسسية	0.325	0.253	1.284	0.204
	مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق	1.005	0.102	9.844	0.000
	فعالية لجنة التدقيق	0.654	0.038	17.187	0.000
	ثابت الانحدار	2.098	0.094	22.220	0.000
معامل التحديد R^2	*0.313*				
معامل التحديد المعدل $AdjR^2$	*0.264*				
قيمة F المحسوبة	*6.479*				
Sig. F*	*0.000*				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول (١٠) أن قيمة معامل التحديد المعدل ($AdjR^2$= 0.264)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (26.4%) من التباين في (الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) للنموذج ككل قد بلغت (6.479) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وعليه نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية) وخصائص لجنة التدقيق (مؤهلات لجنة التدقيق، وفعالية لجنة التدقيق) على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى H01-1:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (الملكية الأجنبية) قد بلغت (0.209) وأن قيمة t عنده هي (3.134)، وبمستوى دلالة (Sig=0.003)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية H01-2:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (الملكية المؤسسية) قد بلغت (0.325) وأن قيمة t عنده هي (1.284)، وبمستوى دلالة (Sig=0.204)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية، والتي نصها:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H01-3:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (مؤهلات لجنة التدقيق) قد بلغت (1.005) وأن قيمة t عنده هي (9.844)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات وخبرات لجنة التدقيق على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة H01-4:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (فعالية لجنة التدقيق) قد بلغت (0.654) وأن قيمة t عنده هي (17.187)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الرابعة، ونقبل البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجنة التدقيق على هيكل ومهام التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

الفرضية الرئيسة الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية) وخصائص لجنة التدقيق (مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق، وفعالية لجنة التدقيق) على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية.

جدول (١١) * نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية H02

المتغير التابع	جدول المعاملات Coefficients				
	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي	الملكية الأجنبية	0.260	0.062	4.186	0.000
	الملكية المؤسسية	1.293	0.429	3.013	0.004
	مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق	2.048	0.346	5.913	0.000
	فعالية لجنة التدقيق	0.499	0.233	2.142	0.037
	ثابت الانحدار	2.557	0.093	27.633	0.000
معامل التحديد R^2		*0.304*			

معامل التحديد المعدل $AdjR^2$	***0.255***
قيمة F المحسوبة	***6.230***
Sig. F	***0.000***

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير النتائج في الجدول (١١) أن قيمة معامل التحديد المعدل ($AdjR^2$= 0.255)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (25.5%) من التباين في (التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (6.230) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وعليه نرفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية المؤسسية) وخصائص لجنة التدقيق (مؤهلات لجنة التدقيق، وفعالية لجنة التدقيق)على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى H02-1:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (الملكية الأجنبية) قد بلغت (0.260) وأن قيمة t عنده هي (4.186)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة، والتي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية H02-2:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (الملكية المؤسسية) قد بلغت (1.293) وأن قيمة t عنده هي (3.013)، وبمستوى دلالة (Sig=0.004)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة H02-3:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (مؤهلات وخبرات لجنة التدقيق) قد بلغت (2.048) وأن قيمة t عنده هي (5.913)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات وخبرات لجنة التدقيق على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة H02-4:

أشارت قيم المعاملات أن قيمة B عند (فعالية لجنة التدقيق) قد بلغت (0.499) وأن قيمة t عنده هي (2.142)، وبمستوى دلالة (Sig=0.037)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وعليه نرفض الفرضية الفرعية الرابعة، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجنة التدقيق على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية"

٢-٥ النتائج التي خلصت اليها الدراسة:

انطلاقاً من تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج،وهي:

١- وجود تباين كبير بين البنوك من حيث التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي، حيث بلغ أعلى متوسط حسابي في البنك العربي (٥٢) دورة تدريبية في السنة، في حين أن أدنى متوسط حسابي كان في البنك التجاري (١٠,٤) دورة تدريبية في السنة. ومن الممكن ان يعزى ذلك الى ان البنوك الكبيرة مثل البنك العربي والذي يتصف بتعدد نشاطاته وتوسعه الجغرافي يحتاج الى تدريب وتطوير موظفي التدقيق لديه بشكل أكبر من البنوك ذات الحجم الأقل وذات التوسع الجغرافي القليل وذلك لتمكينهم من انجاز الاعمال الموكلة اليهم بكفاءة وفاعلية.

٢- وجود تباين كبير بنسبة الملكية الأجنبية من رأس المال في البنوك الاجنبية الاردنية، حيث بلغت قيمة اعلى متوسط حسابي للملكية الأجنبية (٠,٨٩١) لبنك المؤسسة العربية المصرفية، وبلغت ادنى قيمة (٠,٠٤٥) لبنك الأردن، ومن الممكن ان يعزى ذلك الى اختلاف قناعات المستثمرين

الأجانب في الاستثمار في البنوك الأردنية، ومن الممكن ان يعزى ايضاً الى عامل العلاقات ما بين المستثمرين الأجانب وما بين مجالس إدارات تلك البنوك.

٣- وجود تقارب وثبات نسبي (نوعا ما) بين أعضاء لجنة التدقيق من حيث المؤهلات والخبرات التي يمتلكونها، وهذا يعزى من وجهة نظر الباحث الى الالتزام الجيد بقواعد الحاكمية المؤسسية من قبل البنوك التجارية الأردنية.

٤- وجود اثر ذو دلالة احصائية لهيكل الملكية الاجنبية على الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي، ومن الممكن ان يشير ذلك الى ان وجود مثل هذا الشكل من الملكية في البنوك التجارية الاردنية قد يؤدي ذلك الى تعزيز اداء التدقيق الداخلي، وذلك لإيمانهم بدور التدقيق الداخلي من خلال المهام التوكيدية والاستشارية التي يقوم بها بالحفاظ على استثماراتهم من خلال دورهم الرقابي في البنوك، ونظراً لعدم تواجد هؤلاء المستثمرين في البلد التي تتواجد بها استثماراتهم فإن ذلك يولّد لديهم الحاجة الى وجود جهة داخل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية تعمل على تزويدهم بتوكيد معقول عن صحة الاجراءات التي تتم داخل هذه المؤسسة.

٥- يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهيكل الملكية (الاجنبية والمؤسسية) على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية، وهذا يشير الى ايمان المستثمرين المحليين والاجانب بأن التدريب والتطوير للمدققين الداخليين يعمل على رفع سوية العمل لديهم وبالتالي الحصول على نتائج افضل في العمل ومما ينعكس ذلك بشكل ايجابي على اهداف هؤلاء المستثمرين في الحفاظ على استثماراتهم وتحقيق الارباح.

٦- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات وخبرات لجنة التدقيق على الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، وهذا يدل على ان وجود لجان تدقيق تمتلك مؤهلات مالية ومحاسبية وخبرات في هذا المجال من الممكن ان يعزز من عمل نشاط التدقيق الداخلي في البنوك وبالتالي من الممكن ان يعطي القوة ويعزز من استقلالية نشاط التدقيق الداخلي.

٧- وجود اثر ذو دلالة احصائية لفعالية لجنة التدقيق على الهيكل والمهام للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية، وهذا يشير الى ان وجود لجنة تدقيق فعالة تلتزم بعقد اجتماعات مع ادارة التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي لمناقشة التقارير التي ترفع اليهم بشكل دوري ومناقشة اية مواضيع تخص عمل التدقيق الداخلي، يؤدي ذلك الى تعزيز عمل نشاط التدقيق الداخلي ويعزز من استقلاليته.

٨- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمؤهلات وخبرات لجنة التدقيق وفعالية هذه اللجنة على التدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الاردنية وهذا يدل على ان وجود لجان تدقيق في البنوك تمتلك الخبرات العملية والمؤهلات العلمية المتعلقة بالمجالات المالية والمحاسبة وتعمل بشكل فعال من خلال عقد اجتماعات دورية مع إدارة التدقيق الداخلي لمناقشة التقارير الدورية الناتجة عن عمل نشاط التدقيق الداخلي يعزز ذلك من أهمية التدريب والتطوير للمدققين الداخليين وبالتالي تقديم التوصيات لإدارة هذه البنوك بالاهتمام بالتدريب والتطوير لموظفي التدقيق الداخلي.

٥-٣ الاستنتاجات:

١- يلاحظ من نتائج الدراسة تدني نسبة الملكية الأجنبية في البنوك التجارية الأردنية حيث بلغ المتوسط العام (0.389) في حين ان نسبة الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي تتراوح حوالي (50%) مما قد يشير الى وجود قصور في جذب الاستثمار الأجنبي للبنوك التجارية.

٢- كما يلاحظ من نتائج الدراسة كذلك ان هناك تفاوت بين البنوك التجارية فيما يتعلق بتدريب وتطوير المدققين الداخليين مما قد يؤدي الى تفاوت قدرة المدققين الداخليين على القيام بمهامهم وفق أفضل الممارسات العالمية وبما يواكب المستجدات في بيئة الاعمال الديناميكية بين البنوك التجارية.

٥-٤ توصيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي توصلت اليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

١- ضرورة توجيه البنوك الى التنوع في هيكل الملكية نظراً لما يمكن ان يكون لهذا التنوع من اثر على أداء تلك البنوك واستمراريتها وتحقيقها للأهداف المنشودة، حيث ان جودة التدقيق الداخلي لا بد ان تنعكس عاجلاً ام آجلاً على أداء البنك.

٢- ضرورة الاهتمام بشكل اكبر في مجال التدريب والتطوير للمدققين الداخليين، نظراً للأثر الإيجابي المتوقع لهذا المجال على أنشطة البنوك ككل وعلى اقناع المزيد المستثمرين المحليين والأجانب في الحفاظ على استثماراتهم في البنوك التجارية وزيادتها اذا ما تبين لهم ارتفاع سوية المدققين الداخليين العمل وفق المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١. ابراهيم، إيهاب نظمي (٢٠٠٩)، "التدقيق القائم على مخاطر الاعمال-حداثة وتطور"،**مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع**، عمان.

٢. احمد، ابراهيم سيد،٢٠١٠، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الاموال، **الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر.

٣. البشتاوي، سليمان،٢٠١٤، " دور الحاكمية المؤسسية في تعزيز أداء التدقيق الداخلي من وجهة نظر المدققين القانونيين"، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلّد41، العدد2 .

٤. بطاينة، هنادي وعبد، سوزان و سويدان، ميشيل (٢٠١٩) " أثر هيكل الملكية والحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات الاردنية المدرجة"، **المجلة الأردنية في إدارة الاعمال**، المجّلد ١٥، العدد ١.

٥. الجابري، محمد علي. (٢٠١٤). "تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء.

٦.جمعة، أحمد حلمي (٢٠١١). التدقيق الداخلي والحكومي. ط١، عمان: **دار صفاء للنشر والتوزيع.**

٧. جمعة، أحمد حلمي (٢٠٠٩)، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، **دار صفاء للنشر والتوزيع**، عمان.

٨. حسين، لينا فؤاد (٢٠١٦)، " اثر هيكل الملكية وجودة التدقيق على تطبيق الحاكمية المؤسسية في شركات التأمين المدرجة في بورصة عمان"، **قاعدة المنظومة للرسائل الجامعية**، رسالة دكتوراة، ص١-١٨٧.

٩. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٥)،"حوكمة الشركات: المفاهيم المبادئ، التجارب وتطبيقات الحوكمة في المصارف"، **الدار الجامعية**، الاسكندرية: مصر.

١٠. حمدان، عالم، ومشتهى، صبري (٢٠١١) علاقة خصائص لجنة التدقيق بنوع تقرير مدقق الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان".

١١. حفيصة وربيحة، عيسى وبابا فنويا(٢٠١٥)،"التدقيق المحاسبي على المبيعات في مؤسسة اقتصادية " ، ر **سالة ماجستير**، جامعة النجاح ، قسم العلوم المالية والمحاسبية ، الجزائر.

١٢. الخيرو، ايمان مؤيد، (٢٠١٣) تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق COSO ،**مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**، جامعة العراق، المجلد ١٩ ,العدد٧٠.

١٣. دحدوح، حسين أحمد، (٢٠٠٨)،"دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، ٢٤(١) :(٢٤٩-٢٨٣)

١٤. دهمش، نعيم، (٢٠٠٨) " لجان التدقيق نشأتها، مهامها، مسؤولياتها، ودورها في تعزيز الافصاح"، على شبكة الانترنت:www.infotechaccountants.com.

١٥. الذنيبات، علي. (٢٠٠٨). مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية. مجلة دراسات العلوم الادارية، ٣٥ (٢)، ص ٢٨٣- ٣٠٤.

١٦. الرحيلي، عوض بن سلامة، (٢٠٠٨)، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، ٢٢(١) :(١٧٩ – ٢١٨).

١٧. رضا. سامح محمد وأحمد. رياض (٢٠١١) ، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية دراسة ميدانية ١٨ على شركات الأدوية المصرية"، **المجلة الأردنية لإدارة الأعمال**، المجلد رقم ٧ ، العدد ١ ،ص ٥١.

١٨. زريقات، قاسممحمد(2011)، "أثردليلالحاكميةالمؤسسيةالصادرعنالبنكالمركزيالأردنيفيتحسينجودةالتدقيقالداخليفي البنوكالأردنية"، **المجلة الأردنية لإدارة الأعمال**، المجلد(7)، العدد (2)، 2011، ص 209-227.

١٩. زمان، عارف (٢٠١٧)، تخطيط الداخلي – مرحلة إضافة القيمة، **مجلة الشرق الأوسط للتدقيق الداخلي**، العدد ٢، جمعية المدققين الداخليين الامارات.

٢٠. سامي، مجدي محمد،٢٠٠٩، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وآثارها على جودة القوائم المالية المشورة في بيئة الاعمال المصرية، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الاسكندرية، العدد٢، المجلد٤٦.

٢١. السرطاوي. عبد المطلب وآخرون (٢٠١٣)، "أثر لجان التدقيق في شركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدار ة الأرباح "، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، العلوم الانسانية، المجلد ٢٧ (٤)،ص ٣.

٢٢. سليمان، محمد مصطفى،(٢٠٠٦) " حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، "**مجلة الدار الجامعية** ، مصر.

٢٣. الشراري، جمال عادل (٢٠١٢). " أثر الحاكمية على فاعلية التدقيق الداخلي في ظل مبادئ لجنة بازل المحدثة: دراسة حالة البنوك التجارية في الأردن"، **مجلة الإداري**، المجلد ٣٤، (١٣١)، ١١-٤٤.

٢٤. الشيخ، عليومحمد، علي (٢٠١٧) "كفاءة وفاعلية نظام التدقيق الداخلي واثرة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة في عينه من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، **مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية**، المجلد (٧) العدد (٤)، ١١٨-١٢٨.

٢٥. الصواف، محمد حسين علي، (٢٠١١)، "اثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية"، **مجلة التقني**، المجلد (٢٤)، العدد (٩)، ص ١-٢١

٢٦. الصوص،إياد سعيد محمود ،" مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"،**رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية** ،غزة.

٢٧. بن الطاهر، حسين وبو طلاعة، محمد،(٢٠١٢)، دراسة اثر حوكمةالشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، **الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري**، يومي ٦-٧/ ايار، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

٢٨.عائشة، هيشام (٢٠١٧)، " لجنة التدقيق كأحد دعائم حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية لبعض ولايات الغرب الجزائري "، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد الثالث، العدد ١ ص١٧١-١٨٩.

٢٩.العبادي، مصطفى راشد،١٩٩٩ "تطور المراجعة الداخلية بين النظرية والممارسة العملية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية-دراسة 179ميدانية" **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة-جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول.

٣٠. عبدالله، خالد امين، ٢٠٠٠ ،علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعملية، الطبعة الاولى، عمان، **دار وائل للطباعة والنشر**.

٣١. بو العطا، نرمين نبيل، ٢٠٠٦، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال لمصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة.

٣٢. القاضي، حسين، ٢٠٠٨، التدقيق الداخلي منشورات جامعة دمشق، ط ١ ،سوريا

٣٣. المدلل، يوسف. (٢٠٠٧). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

٣٤. المومني، محمد عبد الله،" تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات ، دراسة ميدانية" ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا ، المجلد٦٢ ، العدد الأول.

٣٥. النواس. رافد عبيد (٢٠٠٨) ،" أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات" أنموذج مقترح، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ،المجلد ١٤، رقم ٥٠ ،ص٢٤٢.

٣٦. النونو، كمال. (٢٠٠٩). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية في قطاع غزة. رسالة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

٣٧. هندى، منير إبراهيم. (٢٠٠٩). الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات ، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية. ط١. الإسكندرية: **دار المعرفة الجامعية**، الإسكندرية.

٣٨. هشام، صدام (٢٠١٨)، "متطلبات إدارة التدقيق الداخلي بين المعايير الدولية والقوانين العراقية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد السادس والخمسون.

الكتب والمجلات:

١. احمد، ابراهيم سيد،٢٠١٠، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الاموال، **الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر، ص ١٩٢-١٩٧.
٢. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC،(٢٠٠١) معايير التدقيق الدولية (١٩٩٩)، (**النسخة المعمول بها في فلسطين، ترجمة جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، الطبعة الأولى.**
٣. الذنيبات،علي، (٢٠١٠)، " تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية،نظرية وتطبيق" الطبعة الثالثة،عمان،**دار وائل للنشر والتوزيع**.
٤. عبد ربه، رائد محمد (٢٠١٠) المراجعة الداخلية. عمان: **دار الجنادرية للنشر والتوزيع**.
٥. الوردات، خلف عبدالله، (٢٠١٤)، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA،"**مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع**، عمان-المملكة الاردنية الهاشمية.
٦. مجلة التدقيق الداخلي، (٢٠١٧) العدد ٤.
٧. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠١).

وثائق رسمية:

١. هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٧)، **دليل حوكمة الشركات**، عمان الاردن.
٢. البنك المركزي الأردني، (٢٠٠٠)، **قانون البنوك**، عمان، الاردن.
٣. البنك المركزي الأردني، (٢٠١٤)، ***تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2014\58)***، تاريخ2014\9\30.
٤. البنك المركزي الأردني، (٢٠١٦)، **التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (٢٠١٦/٦٣)**، تاريخ ٢٠١٦/٩/١.
٥. هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٤)، **دليل حوكمة الشركات**، عمان، الاردن.
٦. هيئة الأوراق المالية، (٢٠٠٨)، **دليل قواعد حوكمة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**
٧. هيئة الأوراق المالية (٢٠١٧)، **تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة**.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Acfe, 2006, "Report to the Nation on Occupational Fraud & Abuse" Association of Certified Fraud Examiners, available at**: www.acfe.com/documents**/2006-rttn.pdf .
2. Adel, B. Maissa, T. (٢٠١٣), " Interaction Between Audit Committee and Internal Audit : Evidence from Tunisia", **The IUP Journal Of Corporate Governance**, Vol. XII, No.2, p. 59-80.
3. Aggarwal, R., Erel, I., Ferreira, M., and Matos. (2011), Does Governance Travel Around The World? Evidence From Institutional Investors**. Journal of Financial Economics**.100: 154-181.
4. Agyel, A. Owsusu,A. (2014), "The effect of ownership structure and corporate governance on capital structure of Ghanaian listed manufacturing companies", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, Vol. 4 (1), pp. 109–118
5. Agrawal R., Johnson C., Kiernan J. and Leymann F. (2006). "Taming Compliance with Sarbanes-Oxley Internal Controls Using Database Technology". **22nd International Conference on Data Engineering. Atlanta**, 03-08 April 2006.
6. Al-AmarnehAsma'a, (2014), "Corporate Governance, Ownership Structure and Bank Performance in Jordan",**International Journal of Economics and Finance**, Vol. 6, No. 6, pp 192-202.
7. Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni,(2006), " Internal audit in Italian organizations: A multiple case study " **Managerial Auditing Journal**. Vol. (21) No. (3) pp. 275-292.
8. Arens, A. A; Elder, R. J & Beasley, M.S, (2014), "Auditing and Assurance Services", (15th ed.**), New Jersey: Pearson Education**.
9. Bekiaris M., Efthymiou T. and Koutoupis A.G.(2013). "Economic crisis impact on corporategovernance and internal audit: the case of Greece".**Corporate Ownership and Control**, Vol. 11, No. 1,pp. 55-64.
10. Berle,A. &Meanes, G. (1933), "The Modern Corporation and Private Property", **Macmillan Company (January 1, 1933).**
11. Cadbury Committee, (1992). Report of the committee on the financial aspects of corporate governance, Gee, London, UK.
12. Cynthia, A. Williams, (2016), "Corporate Social Responsibility and Corporate Governance", **Articles & Book Chapters. Paper 1784.**
13. Carcello, J.V., Hermanson, D.R. and Raghunandan, K. 2005. Factors associated with U.S. public companies' **investment in internal auditing**. Accounting Horizons, 19:69–84

14. Connelly, B. Tihanyi, L. Certo, S., Hitt, M.(2010). Marching to the beat of different drummers: The influence of institutional owners on competitive actions**, Academy of Management Journal**, 53(4), 723-742.
15. Davies M (2009), "Effective Working Relationships Between Audit Committees and Internal Audit: The Cornerstone of Corporate Governance in Local Authorities, a Welsh Perspective", **Journal of Management and Governance**, Vol. 13, No. 1, pp. 42-73.
16. DarusaFaizah, HamzahbEngkuArtiniChe Ku &YusoffHaslinda, (2013), "CSR Web Reporting: The Influence of Ownership Structure and Mimetic Isomorphism", **Procedia Economics and Finance**, 7, pp 236 – 242.
17. Dewayanto, T., Suhardjanto, D., Bandi and setiadi. I. (2017) "Ownership Structure, Audit Committee, and Internal Control Disclosure: Indonesia and Philippines ". **Review of Integrative Business and Economics Research**, Vol. 6, Issue 4
18. Drogalas,G. Arampatzis,K. Anagnostopoulou,E.(2016), "The Relationship Between Corporate Governance, Internal Audit And Audit Committee: Empirical Evidence From Greece", **Corporate Ownership & Control** / Volume 14, Issue .
19. Elnafabi, H. (2019) "On the effect of audit committee characteristics on corporate governance good practices index. Fresh evidence from Sudan listed firms".**Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 13(5): pages 55-59.
20. Ernst &Young, the Future of Internal Audit is now, 2012.
21. Falahnejad F., and Taheri M.,(2014) The Investigation of Relationship Between Earnings Quality and Institutional Ownership, Applied Mathematics In Engineering, Management and Technology .**The Special Issue In Management and Technology**:147-156.
22. Farouk,M. Shehu, H. (2014), "Board of Director's Characteristics and Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria", **Journal of Finance and Bank Management** March 2014, Vol. 2, No. 1, pp. 89-105
23. George, Drogalas, Theofanis, Karagiorgos, Konstantinos, Arampatzis, (2015), Factors associated with Internal Audit Effectiveness: Evidence from Greece,**International Review of Management and Marketing**, Vol. 4, No.1.
24. Goodwin.J, &kent, p. (2004) " Factors Affecting the Voluntary Use Of Internal Audit". **Managerial Auditing Journal**, 21.
25. Green ،W. H. (2003). Econometric Analysis ،fifth ed ،**Prentice Hall** ،USR ،NJ 07458
26. Gujarati, D.N. (2004). Basic Econometrics. (4thed.), UNA, New York: McGraw Hill.
27. Hass S., Abdolmohammadi J.M. and Burnaby P. (2006). "The Americas literature review on internal auditing". **Managerial Auditing Journal**. Vol. 21, No. 8, pp. 835-844.
28. Hillison, W., Pacini, C. and Sinason, D. (1999), "The internal auditor as fraud-buster", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 14 No. 7, pp. 351-363.
29. Ibrahim, H., &Samad, F. A. (2011). Corporate governance mechanisms and performance of public-listed family-ownership in Malaysia. **International Journal of Economics and Finance**, 3(1), 105.
30. Institute of Internal Auditors IIA, 2005, " Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control ", **available at: http://www.theiia.org/** .
31. Jensen, M. & Mackling, H. (1976). "Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure", **Journal of Financial Economics** 3(1), P 305-360.
32. Kho, B.; Stulz, R.; and Warnock, F.,Financial Globalization, Governance and The Evolution of The Home Bias. **Journal of Accounting Research** 47 (2), 597–635, .(2009).
33. Khan. Muhammad Anees,(2017) Financial performance, Corporate governance, Business enterprises, **Journal of Banking & Financial Economics**, pp. 51-69,19.
34. Leuz, C., Lins, K., Warnock, F., Do foreigners invest less in poorly governed firms? 2009,**Review of Financial Studies 22, 3245-3285.**
35. Marx B (2008), "An Analysis of the Development, Status and Functioning of Audit Committees at Large Listed Companies in South Africa", D.Com. **Auditing Thesis, University of Johannesburg**.
36. Marx B and Voogt T (2010), "Audit Committee Responsibilities vis-à-vis Internal Audit: How Well Do Top 40 FTSE/JSE Listed Companies Shape Up?",**Meditari Accountancy Research**, Vol. 18, No. 1, pp. 17-32.

37. Mokhtari, Z.; and Makerani, K. F.(2013), Relationship of Institutional Ownership with Firm Value and Earnings Quality: Evidence from Tehran Stock Exchange, **International Journal of Economy, Management and Social Sciences**, 2(7):495-502.
38. Nasr, H.; Boubakri, N.;and Cosset J.(2009), Earnings Quality In Privatized Firms: International Evidence on The Role of State and Private Owners**. J. Account**., Public Policy.
39. OrganisationFor Economic Co-Operation And Development (OECD). 2004. Principles of Corporate Governance.Head of Publications Service.Oecd Publications Service.
40. Organisation For Economic Co-Operation And Development(OECD). 1999. OECD'S, **Definition Consistent With The One Presented By Cadbury. April.**
41. Oh Won Yong, Chang Young Kyun&Martynov Aleksey, (2011). "The Effect of Ownership Structure on Corporate Social Responsibility: Empirical Evidence from Korea", **Journal of Business Ethics**, 104, pp283–297.
42. Paape, L., Scheffe, J. and Snoep, P. 2003. The relationship between the internal audit function and corporate governance in the EU – a survey. **International Journal of Auditing**, 7:247–262.
43. Pickett, K. H. Spencer (2004) , " The Internal Auditor at Work " **John Wiley and Sons**.
44. Sarens G. and Abdolmohammadi J.M. (2011). "Monitoring Effects of the Internal Audit Function: Agency Theory versus other Explanatory Variables**". International Journal of Auditing**. Vol. 15, No. 1, pp. 1-20.
45. Sarens G and De Beelde I D (2006), "Interaction Between Internal Auditors and the Audit Committee: An Analysis of Expectations and Perceptions", **Working Paper, Faculty of Economics and Business Administration, Ghent University**
46. Schneider,A. (2010), " Assessment of internal auditing by audit committees", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** 14(2).
47. Steger, Urich&Amann, Wolfgang (2008)" Corporate Governance: How to Add Value", Chichester, England**, John Wiley & Sons Ltd.**
48. Tornyeva, K. and Wereko, T. (2012). Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from the Insurance Sector of Ghana. European **Journal of Business and Management**, Vol 4, No.13.
49. Woolf, E. 1994. Auditing Today, 5th Edition, **Prentice-HallInternational (UK) Limited**.
50. Zhang P., L. Is, (2005) Value Riskier Than Growth, **Journal of Financial Economics**, 78:187–202.
51. Abu zraiq, M. and Fadzil, F. (2018) "The Impact of Audit Committee Characteristics on Firm Performance: Evidence from Jordan". **Scholar Journal of Applied Sciences and Research**, Volume 1: 5.
52. Alzeban, A. (2015), "Influence of audit committees on internal audit conformance with internal audit standards", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 30 No. 6/7, pp. 539-559.
53. Ziegenfuss, Douglas. (2000), 'Measuring performance', Internal Auditor, p. 36-40.
54. Ziegenfuss, Douglas. (2000), "Development an Internal Auditing Department Balanced Scorecard", Managerial Auditing Journal, Vot.15, Issue 1, p. 36-40.